

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المنارة

كلية إدارة الأعمال

اختصاص الإدارة المالية والمصرفية

التنوع في هيكل الودائع وحجم الإقراض المصرفية

(دراسة تطبيقية على المصايف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

مشروع تخرج أعد لنيل درجة الإجازة في إدارة الأعمال تخصص الإدارة المالية والمصرفية

إعداد الطالب

صلاح اسماعيل جيد محمود

بإشراف الدكتور

هادي شوكت خليل

العام الدراسي 2021-2022

## **التنوع في هيكل الودائع وحجم الإقراض المصرفية**

### **(دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)**

#### **الملخص**

هدف البحث إلى دراسة الآلية التي تساهم فيها مكونات هيكل الودائع المصرفية في شرح التغيرات في حجم القروض المصرفية المنوحة في المصارف التجارية التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة ما بين 2012 – 2020. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وجُمعت البيانات الثانوية من نوع (MLR) من القوائم المالية الربعية للمصارف المدروسة، حيث تم تقدير نموذج انحدار خطى متعدد (Panel) باستخدام أسلوب المربعات الصغرى (Least Squares)، وأجريت جميع الاختبارات باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10. ويمكن تلخيص نتائج الدراسة بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمكونات هيكل الودائع على حجم الإقراض المصرفية.

تدعم هذه النتائج الرأي القائل بأن التمويل المستقر عن طريق الودائع وبالخصوص الودائع الجارية يحسن من قدرة وحافظ المصارف التجارية على منح القروض.

**الكلمات المفتاحية:** القروض؛ الودائع الجارية؛ الودائع الآجلة؛ ودائع المصارف؛ خلق الإنتمان.

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	<b>الفصل الأول: الإطار العام للبحث</b>
2	1. مقدمة
3	2. مشكلة وتساؤلات البحث
3	3. فرضيات البحث
3	4. أهمية البحث
4	5. منهجية البحث
4	6. مجتمع البحث وعینته
4	7. حدود البحث
5	8. متغيرات ونموذج البحث
8-6	9. الدراسات السابقة
	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري</b>
9	المبحث الأول: الوساطة المالية في المصارف التجارية ومصادر واستخدامات تمويلها
10	1. مقدمة
11-10	2. الوساطة المالية ووظائف مؤسسات الوساطة المالية
12-11	3. مشكلة عدم تجانس المعلومات وتكلفة المعلومات
14-13	4. المصارف التجارية
17-14	5. مصادر تمويل المصارف التجارية
19-18	6. استخدامات التمويل في المصارف التجارية
20	المبحث الثاني: تحويل الأجل، خلق الإنتمان، والمخاطر المصرفية
21	1. تحويل الأجل وتحويل المخاطر
24-21	2. خلق الإنتمان
27-24	3. المخاطر المصرفية
28	4. خلاصة الفصل
29	<b>الفصل الثالث: الإطار التطبيقي</b>
36-30	تحليل البيانات
42-37	نماذج التقدير
43	اختبار الفرضيات
45-43	النتائج وتفسيرها
47-45	الخاتمة والتوصيات
49-48	<b>المراجع</b>
57-50	<b>الملاحق</b>

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
4	مفردات عينة البحث	1
22	آلية خلق الإئتمان	2
30	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث	3
34	نتائج اختبار (ADF) للمتغيرات عند المستوى	4
35	نتائج اختبار (ADF) للمتغيرات عند المستوى	5
35	نتائج اختبار (ADF) لسلسلة القروض إلى إجمالي الأصول عند الفرق الأول	6
36	نتائج اختبار (ADF) لسلسلة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع عند الفرق الأول	7
36	نتائج اختبار (ADF) لسلسلة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع عند الفرق الأول	8
36	نتائج اختبار (ADF) لسلسلة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع عند الفرق الأول	9
37	نتائج التقدير وفق النماذج: PRM, FRM, REM	10
39	نتائج اختبار (Hausman Test)	11
39	نتائج اختبار Redundant fixed effects – Likelihood ratio	12
40	نتائج نموذج الانحدار المعدل	13
41	نتائج اختبار Cross-Section Dependence Test للبواقي	14
42	نتائج اختبار (ADF) لسلسلة البواقي	15

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
5	نموذج البحث	1
32	التمثيل البياني لمتوسط القروض إلى إجمالي الأصول	2
33	التمثيل البياني لمتوسطات المتغيرات المستقلة	3
41	الإحصاءات الوصفية للبواقي نموذج الانحدار المعدل	4
42	التمثيل البياني للبواقي نموذج الانحدار المعدل	5

## **الفصل الأول: الإطار العام للبحث**

- 1. مقدمة**
- 2. مشكلة وتساؤلات البحث**
- 3. فرضيات البحث**
- 4. أهداف وأهمية البحث**
- 5. منهجية البحث**
- 6. مجتمع وعينة البحث**
- 7. حدود البحث**
- 8. متغيرات ونموذج البحث**
- 9. الدراسات السابقة**

## ١. مقدمة

تعد المصارف التجارية كياناً جوهرياً ضمن اقتصاد أي دولة كونه صلة وصل بين أصحاب الفائض النقدي وأصحاب العجز النقدي، حيث أن النشاط الرئيسي لها يقوم على استقبال الودائع من العملاء المدخرین أصحاب الفائض النقدي واستخدامها لتقديم قروض لأصحاب العجز الذين يبحثون عن مصدر تمويل. تحقق المصارف التجارية عائدًا من خلال الفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع وتلك المكتسبة من القروض.

يعتمد هيكل التمويل لدى المصارف التجارية ككل المصارف على الرافعة المالية بشكل كبير بسبب استخدامها للودائع كمصدر أساسى لتمويل القروض التي تمنحها. يسمى هذا النشاط بعملية خلق الإنتمان حيث تقوم القروض الممنوحة بخلق ودائع جديدة تسمح بدورها للمصارف بمنح قروض أخرى.

الودائع هي الأموال التي يضعها العملاء (المدخرن) لدى المصرف ويلتزم المصرف بإعادتها لهم عند الطلب أو بعد مرور مدة محددة. وبما أن الودائع تعتبر مصدر التمويل الرئيسي لنشاط الإقراض لدى المصارف التجارية فإن لها تأثيراً كبيراً على سيولة المصرف ومحددات الأداء الأخرى فيه.

هناك أنواع عديدة من الودائع منها تلك التي تدفع معدل فائدة لصاحبها، ومنها ودائع تسهل لأصحابها عمليات الدفع في حياتهم اليوم دون الحاجة لحمل النقود الورقية وذلك عن طريق الشيكات أو الدفع الإلكتروني.

أما القروض فهي الأصول الرئيسية للمصارف التجارية الحديثة، حيث أن الجزء الأكبر من أصول معظم المصارف في الاقتصادات المتقدمة هي عبارة عن قروض وتسهيلات إنتمانية أخرى. تتتنوع أشكال القروض بشكل كبير من حيث سيولتها، فبعضها يمكن توريقه وإعادة بيعه، وجزء آخر من الصعب بيعه عند الحاجة. كما أن هناك معايير كثيرة يمكن للمصارف أن تتبعها في تصنيف قروضها (حسب الأجل، القطاع الاقتصادي، أو التصنيف الإنتماني).

هناك العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر على حجم الإقراض الممنوح من قبل المصارف منها حجم وهيكل التمويل وبالخصوص الودائع، حيث أن أي تغير في حجم أو هيكل الودائع لدى أي المصرف من شأنه أن يؤثر على حجم القروض التي يقدمها هذا المصرف. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة الإنتمانية التي يتبعها المصرف في منح القروض تؤثر على قدرة المقترضين على الحصول على التمويل اللازم. كما يوجد عدد من العوامل الخارجية التي تؤثر على ذلك مثل معدل الاحتياطي القانوني الذي يفرضه المصرف المركزي، ومعدلات الفائدة السائدة، ومعدل التضخم، ومستوى دخل الفرد.

## 2. مشكلة وتساؤلات البحث:

لاحظ الباحث من خلال الاطلاع على القوائم المالية للمصارف التجارية الخاصة في سوريا انخفاض معدل الإقراض المصرفي كنسبة من إجمالي أصول هذه المصارف خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفض متوسط نسبة القروض إلى إجمالي الأصول من حوالي 41% في بداية عام 2012 إلى أقل من 13% في عام 2020. هناك عدد من العوامل التي قد تكون سبباً لخوف المصارف من التوسع في منح القروض مثل مخاطر عدم السداد في الظروف السائدة في سوريا، معدل التضخم المرتفع، التقلبات في أسعار الصرف، وهيكل الودائع المصرافية غير المستقر بسبب عدم وجود جهاز مصرفي جاذب للودائع بشكل كاف. من خلال تحليل البيانات في الملحق رقم (1) والاطلاع على الرسوم البيانية في الملحق رقم (2) تبين للباحث أن حركة أنواع الودائع كنسبة من إجمالي الودائع ترافقت مع تغيرات في نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، مما طرح التساؤل التالي لدى الباحث:

- هل توجد علاقة بين كل من مكونات هيكل الودائع المصرافية وحجم الإقراض المصرفي؟

## 3. فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول.
- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول.
- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

## 4. أهمية البحث:

تحتاج الفترة القادمة إلى زيادة وتيرة الاستثمار، ويعتبر الإقراض المصرفي أهم قنوات التمويل للاستثمارات. تتبع أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على أحد أهم مكونات هذه القناة وهو هيكل تمويل المصارف التجارية، وبالأخص هيكل الودائع لديها. وما يزيد من ضرورة معالجة هذا الموضوع هو أن المصارف في سوريا تعتمد على المنهج التقليدي للوساطة المالية بعيداً عن المنهج الحديث الذي يعتمد على الأنشطة السوقية.

## 5. منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اطلع على المراجع والدراسات السابقة المرتبطة ب موضوع البحث، وقام بجمع البيانات الثانوية من القوائم المالية الرباعية للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وتحليلها.

## 6. مجتمع البحث وعينته:

تمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي في سوريا، واقتصرت عينة البحث على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (باستثناء المصارف الإسلامية) وعدها 11 مصرف وذلك لتوفر بيانات الإفصاح المالي لها بشكل رباعي. يوضح الجدول رقم (1) المصارف التجارية التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

جدول 1: مفردات عينة البحث

الرمز	اسم المصرف	الرمز	اسم المصرف
BOJS	بنك الأردن سورية	BBSF	بنك بيمو السعودي الفرنسي
SHRQ	بنك الشرق	BBS	بنك بيبلوس – سورية
FSBS	فرنسبنك – سورية	BSO	بنك سورية والمهجر
SGB	بنك سورية والخليج	ARABS	البنك العربي
QNBS	بنك قطر الوطني – سورية	IBTF	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
		BASY	بنك عودة سورية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

## 7. حدود البحث:

- الحدود الزمنية: اقتصرت على الفترة الممتدة من الرابع الثالث لعام 2012 وحتى نهاية عام 2020 وكانت البيانات مقبولة خلال هذه الفترة مع قليل من القيم المفقودة.
- الحدود المكانية: اقتصر البحث على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية نظراً لالتزامها بالإفصاح عن بياناتها المالية وانتظام البيانات الرباعية.

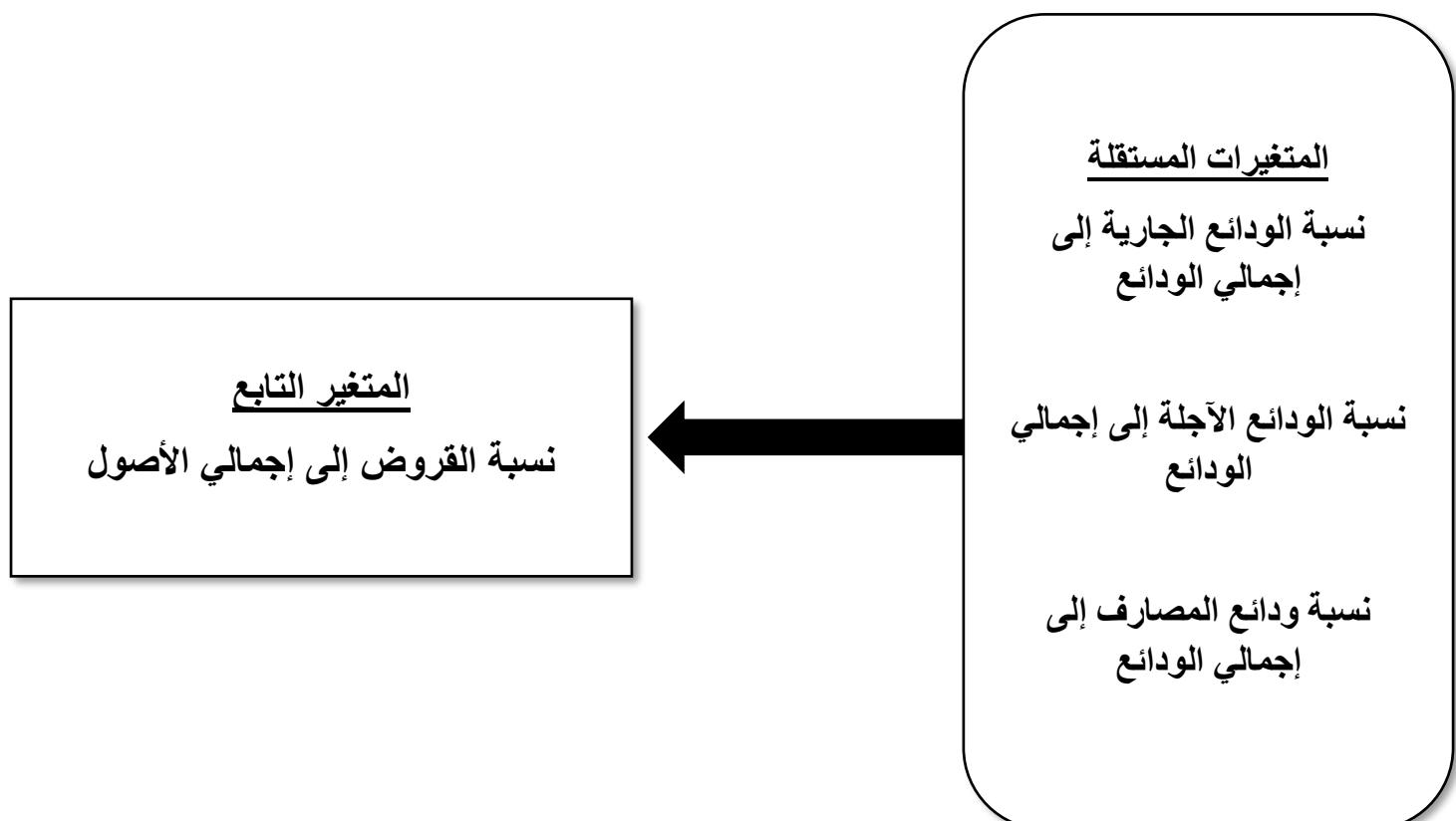
## 8. متغيرات ونموذج البحث:

المتغيرات المستقلة لنموذج البحث هي حجم كل نوع من الودائع في المصارف منسوباً إلى إجمالي الودائع فيها. أما المتغير التابع فهو حجم القروض الممنوحة منسوباً إلى إجمالي الأصول، وقد اعتمد الباحث على صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة لقياس حجم القروض في المصارف دون التطرق إلى تفاصيل مكوناته وذلك لعدم توفر بيانات متكاملة وموحدة بين المصارف عنها.

لم يأخذ الباحث بحجم ودائع التوفير والودائع المجمدة في المصارف بسبب عدم إفصاح جميع المصارف عن بيانات هذه الودائع أو عدم تقديمها لخدمة ودائع التوفير. وبالتالي اعتبر الباحث حجم إجمالي الودائع عبارة عن مجموع الودائع الجارية والأجلة وودائع المصارف دون ودائع التوفير والودائع المجمدة. وكان نموذج البحث على الشكل التالي:

الشكل رقم (1)

نموذج البحث



## 9. الدراسات السابقة:

### 9.1 دراسات باللغة العربية:

- دراسة (حمود وآخرون، 2008) بعنوان: "تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الأداء المصرفي (مصرف الرشيد/حالة تطبيقية)"

هدفت الدراسة لتحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى (الودائع، القروض والتسهيلات الإنثمانية) على كفاءة الأداء المصرفي وكان مجال الدراسة هو مصرف الرشيد للفترة 1991-1999م. اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط في اختبار الفرضيات وقياس أثر التغير في أسعار الفائدة على حجم الودائع المصرفية ومن ثم قياس تأثير ذلك في حجم القروض المصرفية الممنوحة. خلصت الدراسة إلى أنه ليس لسعر الفائدة تأثير كبير في حجم الودائع المصرفية وأن هناك عوامل أخرى غير سعر الفائدة. كما وجدت الدراسة علاقة طردية كبيرة بين حجم الودائع وحجم القروض والتسهيلات الإنثمانية الممنوحة.

- دراسة (النويران، 2019) بعنوان: "قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الأردنية (دراسة حالة بنك القاهرة – عمان)"

هدفت هذه الدراسة لتحديد أثر التغير في سعر الفائدة على القرارات المتعلقة بحجم الودائع المصرفية ومعرفة أثر التغيرات في حجم الودائع المصرفية على حجم القروض المصرفية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على أسئلتها وفرضياتها بالتطبيق على بنك القاهرة-عمان عن المدة 2011-2015م.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة وحجم الودائع لأجل وحجم ودائع التوفير. في حين لم ترصد الدراسة علاقة قوية بين متوسط سعر الفائدة المرجح والودائع الجارية. كما دلت النتائج على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية على اختلافها وحجم القروض المصرفية.

- دراسة (بن بوزيد) بعنوان: "النموذج القياسي لتاثير حجم الودائع على الأداء الإنثماني للبنوك التجارية"
- هدفت هذه الدراسة لتقديم نموذج قياسي لتاثير حجم الودائع المصرفية على حجم الإنثمان في مصرف Société Generale Banque) الجزائر خلال الفترة 2002-2005.

الوصفي في الجانب النظري من الدراسة بالاعتماد على مجموعة من المراجع العلمية وعلى المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال تحليل السلسل الزمنية لقيم الودائع والقروض لديه. توصلت الدراسة لوجود ارتباط مشترك في المدى الطويل وعلاقة بين متغيري الدراسة (حجم الإئتمان وحجم الودائع المصرفية). وكانت العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية قوية نوعاً ما حيث كان معامل الارتباط بينهما 0.8743.

## 9.2 دراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة (Hossain et al, 2013) بعنوان: "Deposit Behavior and Its Impact on Loans: A Case Study on Rajshahi Krishi Unnayan Bank (RAKUB) Bangladesh"

### "سلوك الودائع وأثره على القروض"

تناولت هذه الدراسة أهمية نشاطي قبول الودائع وتوظيفها في تقديم القروض، فسلوك الإيداع مهم جداً لاستكمال أي عملية مصرفية جنباً إلى جنب مع استرداد القروض. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على نموذج الانحدار ذي المتغيرين لتحليل ومعالجة البيانات التجريبية على الودائع والقروض في بنك RAKUB Bangladesh.

أظهرت النتائج أن سلوك الودائع يؤثر في الإقراض إلى حد كبير. فقيمة معامل الانحدار تشير إلى أن المتغيرين، القروض والودائع يرتبطان ارتباطاً إيجابياً للغاية.

- دراسة (Park et al, 2015) بعنوان: "Evaluation on the usefulness of the loan-to-deposit ratio regulation – From the macro prudential policy perspective"

"تقييم لفائدة قانون تنظيم نسبة القروض إلى الودائع - من منظور السياسة الماكرو احترازية"

تبنت هذه الورقة منظور السياسة الماكرو احترازية لتقييم فعالية نسبة القروض إلى الودائع في المصارف المحلية الكورية، فالتنظيم الرقابي الذي أدخلته السلطات الكورية بعد أزمة الرهون العقارية عام 2008 هدف بالدرجة الأولى إلى تحسين ظروف السيولة في البنوك المحلية وكبح الاعتماد المتزايد للمصارف الكورية على مصادر التمويل السوقية.

تم تطبيق نموذج انحدار على بيانات من نوع Panel حيث كان المتغير التابع هو مؤشر الارتباط بين المؤسسات المالية والمتغيرات المستقلة هي حصة المصرف من تمويل الجملة وعدد من الخصائص المالية للمصرف (الرافعة المالية وحجم الأصول وحصة الأصول السائلة ومعدل كفاية رأس المال).

تشير نتائج التحليل المقطعي إلى أنه مع انخفاض حصة البنك في تمويل الجملة، ينخفض مؤشر الترابط بين المؤسسات المالية ( $\Delta$ CoVaR value).

من منظور السلسلة الزمنية، إذا انخفضت حصة المصرف في تمويل الجملة فإن مسيرة التقلب الدوري للإقراض المصرفي تتضمن مع ضعف الارتباط بين معدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والإقراض. يُعتقد أن هذا يُظهر أن قانون نسبة القروض إلى الودائع كان بمثابة أداة فعالة للسياسة الاحترازية الكلية من خلال إضعاف الترابط بين المؤسسات المالية ومسيرة التقلبات الدوري في الإقراض المصرفي.

• دراسة (Girotti, 2018) بعنوان: “**The effects of monetary policy on the composition of bank deposits and on loan supply**”

”آثار السياسة النقدية على تشكيل الودائع المصرفية وعلى عرض القروض“

تناولت هذه الدراسة دور التنوع في هيكل الودائع في سلوك الإقراض المصرفي خاصة ضمن سياق إجراءات السياسة النقدية. بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لبيانات القطاع المصرفي الأميركي في حالة المستوى، خلصت هذه الدراسة إلى أن فعالية السياسة النقدية التقييدية ترتفع مع زيادة اعتماد المصارف على الودائع الجارية غير المدورة للفائدنة. بعبارة أخرى إن المصارف التي تعتمد بشكل أكبر على الودائع الجارية (ذات التكلفة المنخفضة) تكون على استعداد أقل لإبدال هذه الأخيرة بودائع لأجل بتكلفة أعلى وذلك تحت ضغط ميل أصحابها لسحبها نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة السائدة في بيئه سياسة نقدية انكمashية. لذلك تفضل المصارف تخفيض حجم ميزانيتها عن طريق تخفيض حجم الإقراض المتاح في الاقتصاد.

**اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:** اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث المكان (المصارف التجارية الخاصة في سوريا) والفترة الزمنية المدروسة (2012-2020). وركزت الدراسة الحالية من جهة المتغيرات المستقلة على مكونات هيكل الودائع في المصارف التجارية كنسب من إجمالي الودائع بدلاً من حجم الودائع نفسه، كما أضافت نسبة ودائع المصارف لدى بعضها إلى إجمالي الودائع كمتغير مستقل.

## الفصل الثاني: الإطار النظري

### المبحث الأول: الوساطة المالية في المصارف التجارية ومصادر واستخدامات تمويلها

#### 1. مقدمة

#### 2. الوساطة المالية (Financial Intermediation)

##### 2.1 تعريف الوساطة المالية وال وسيط المالي

##### 2.2 وظائف مؤسسات الوساطة المالية

##### 3. مشكلة عدم تجانس المعلومات وتكلفة المعلومات

##### 3.1 تكلفة المعلومات (Information Cost)

##### 3.2 المعلومات غير المتتجانسة (Asymmetric Information)

##### 3.3 الاختيار المعاكس (Adverse Selection)

##### 3.4 المشكلة الأخلاقية (Moral Hazard)

##### 3.5 تكلفة المعاملات (Transaction Cost)

##### 3.6 الوساطة المالية في حل مشاكل المعلومات

#### 4. المصارف التجارية (Commercial Banks)

##### 4.1 وظائف المصارف التجارية

##### 4.2 خصائص المصارف التجارية

##### 5. مصادر تمويل المصارف التجارية

##### 5.1 الودائع (Deposits)

##### 5.2 اتفاقيات إعادة الشراء (Repo)

##### 5.3 السندات (Bonds)

##### 5.4 الاقتراض من المصارف الأخرى والمصرف центральный

##### 5.5 رأس المال (Capital)

##### 6. استخدامات التمويل في المصارف التجارية (الأصول)

##### 6.1 النقد (Cash)

##### 6.2 القروض (Loans)

##### 6.3 الاستثمارات في الأوراق المالية (Securities)

##### 6.4 جميع الأصول الأخرى (Other Assets)

**1. مقدمة:** تلعب المصارف دوراً جوهرياً في اقتصاد الدول، حيث تعتمد ديموغرافية أي دولة بشكل كبير على هيكل المصارف في الادخار والاقراض. تؤدي المصارف كمؤسسات وساطة مالية وظيفتين أساسيتين هما قبول الودائع ومنح القروض. تظهر الودائع في جانب الالتزامات والقروض في جانب الأصول في ميزانية المصارف. يقوم المصرف بدفع فائدة على الودائع التي يستقبلها ويتلقى فائدة على القروض التي يمنحها، ويسمى الفرق بين معدل الفائدة بصافي هامش الفائدة.

## **2. الوساطة المالية (Financial Intermediation):**

### **2.1.تعريف الوساطة المالية والوسط المالي:**

الوساطة المالية هي نشاط يقوم على استقبال التمويل من مصدر واستخدام هذا التمويل في منح القروض أو الدخول في استثمارات أخرى. بمعنى آخر الوساطة المالية تعنيأخذ دور الوسيط بين الكيانات الاقتصادية (الأفراد أو الشركات أو الدول) التي لديها فائض من النقد وتلك التي ترغب في الاقتراض لتمويل نشاطاتها.<sup>1</sup>

أما الوسيط المالي فهو كيان مالي خاص يؤدي دوراً فعالاً في توزيع وتخفيص الأموال، في حين أن هناك ظروف قد تصعب التعامل المباشر بين المقرضين (المدخرين) والمقترضين في الأسواق المالية. تتضمن مؤسسات الوساطة المالية مؤسسات الإيداع، شركات التأمين، شركات الاستثمار المنظمة، بنوك الاستثمار، وغيرها من المؤسسات المالية.

ويمكن أيضاً تقسيم الوسطاء الماليين إلى فئتين:

- المؤسسات المالية المصرفية
- المؤسسات المالية غير المصرفية

### **2.2.وظائف مؤسسات الوساطة المالية:**

- تجميع المدخرات: قبول الأموال من عدد كبير من المدخرين الصغار من أجل تقديم قروض كبيرة للمقترضين.
- الحفظ والمحاسبة(safekeeping and accounting) : الاحتفاظ بمدخرات المودعين بشكل آمن وتمكينهم من الوصول لأنظمة الدفع، وتزويدهم بكشوف حسابات تمكّنهم من تتبع حركة حساباتهم.
- توفير السيولة: السماح للمودعين بتحويل أصولهم المالية إلى نقود بسرعة وسهولة وبتكلفة منخفضة.
- توزيع الخطر: تمكين المستثمرين من تنويع الاستثمارات الصغيرة.

<sup>1</sup> K. Dilley, Essentials of Banking. Canada, 2008, p4.

## • جمع ومعالجة البيانات المالية.

كما تساعد الوساطة المالية على حل عدة مشاكل قد توجد في النشاطات المالية المباشرة والتي تنشأ بسبب عدم تجانس المعلومات (Information Cost) وتكلفة المعلومات (Information Asymmetry).

ومن هذه المشاكل:

- الاختيار المعاكس (Adverse Selection).
- المشكلة الأخلاقية (Moral Hazard).
- تكلفة المعاملات (Transaction Cost).

## 3. مشكلة عدم تجانس المعلومات وتكلفة المعلومات:

3.1. عدم تجانس المعلومات هو مصطلح يشير إلى أن المقرضين لديهم معلومات أكثر من المقرضين عن وضعهم المالي وعن مجال توظيف الأموال التي سيقرضونها. عدم التجانس هذا يشكل عائقاً أمام عمل الأسواق المالية. وهي مشكلة تشكل جانباً مهماً في التداول في الأسواق المالية حيث أنها تجعل من الصعب اتخاذ قرارات صحيحة عند إجراء الصفقة.

يؤدي وجود المعلومات غير المتماثلة إلى ظهور مشكلة الاختيار السيء والمخاطر الأخلاقية.

3.2. تكلفة المعلومات: تلعب المعلومات دوراً هاماً في هيكل الأسواق المالية والمؤسسات المالية التي تتطلب كمّاً كبيراً من المعلومات المعقّدة لتدوي وظيفتها بشكل جيد. عندما تصبح تكلفة الحصول على المعلومات عالية جداً تتوقف الأسواق عن العمل.<sup>2</sup>

3.3. الاختيار المعاكس: هو مشكلة مصدرها وجود معلومات غير متكافئة في مرحلة ما قبل الصفقة: هناك بديهة تقول أن الأفراد الأكثر تعرضاً لمخاطر الإئتمان (احتمال عدم الدفع) هم الأكثر سعياً للحصول على القروض. نظراً لأن مشكلة الاختيار السيء تزيد من فرص تقديم قروض ذات مخاطر إئتمانية عالية، فقد يقرر المقرضون عدم إعطاء أي قروض حتى ولو كان مستوى المخاطر الإئتمانية السائدة في السوق جيداً.

3.4. المشكلة الأخلاقية: تنشأ المخاطر الأخلاقية في مرحلة ما بعد توقيع الصفقات: عادة ما يكون المقرض معرضاً لخطر أن ينخرط المقرض في أنشطة غير مرغوب فيها (من وجهة نظر المقرض) لأنها تقلل من احتمال سداد القرض. وبالتالي وجود المخاطر الأخلاقية يؤثر سلباً على حافز المقرضين لتقديم قروضهم.

<sup>2</sup> Cecchetti & Schoenholtz, Money, Banking, and Financial Markets. 5<sup>th</sup> Ed. USA 2017, p289.

**3.5.تكلفة المعاملات:** تعتبر تكاليف المعاملات مشكلة كبيرة في آلية عمل الأسواق المالية، حيث أن صغار المستثمرين يعانون من ارتفاع هذه التكاليف كعمولة السمسرة بالنسبة لرأس المال الذي يريدون استثماره، حيث تشكل هذه التكاليف جزءاً كبيراً من تكلفة شراء الأسهم أو غيرها من الاستثمارات. كما أن ارتفاع تكاليف المعاملات يشكل عائقاً لدى هؤلاء المستثمرين يمنعهم من التنويع في استثماراتهم لأن عدداً كبيراً من الاستثمارات الصغيرة يؤدي إلى تكاليف معاملات عالية جداً.

في الوقت ذاته، إذا رغب صغار المستثمرين الدخول في بعض أشكال الاستثمار كشراء سندات، لن يتمكنوا من ذلك لأن رأس المال المتوفر لديهم للاستثمار صغير ولا يكفي لشراء السندات التي قد تكون أصغر فناتها أكبر من رأس مالهم.

**3.6.الوساطة المالية في حل مشاكل المعلومات:** يستطيع الوسطاء الماليون كالمصارف جمع المعلومات عن المقترضين بشكل أفضل من التمويل المباشر من خلال النماذج التي يطلب من المقترضين تعبيتها بالإضافة لجمع وتحليل بياناتهم المالية وتاريخهم الإنثمي ومراقبة حركة حساباتهم المصرافية والتحقق من وجود ضمانات لقدرتهم على السداد. كما تستطيع أيضاً التأكد من نوع النشاط الذي ينوي المقترض استخدام التمويل فيه. وبعد دراسة ملف المقترض بشكل كامل تقوم بإعطائه درجة أو تصنيف إئتماني (Credit Score) يساعدها في اتخاذ قرار منح الإئتمان من دونه.<sup>3</sup>

تساعد هذه العملية على حل مشكلتي الاختيار المعاكس والخطر الأخلاقي في مجال الإقراض. كما تمتد قدرة الوسطاء الماليين في دراسة ملفات الكيانات الاقتصادية خارج إطار الإقراض المصرفي، حيث توجد مؤسسات مالية كبيرة تقوم بتحليل البيانات المالية للشركات التي ترغب في الحصول على تمويل من الأسواق المالية عن طريق إصدار الأسهم أو السندات، ومن ثم تعطي كلّ منها تصنيفاً إئتمانياً يدل على جودة وأمان الأوراق المالية المصدرة من قبل هذه الشركات. ويصعب على الشركات صاحبة التصنيف الإنثمي السيء الحصول على تمويل في هذه الحالية.<sup>4</sup>

يساعد الوسطاء الماليون أيضاً في التقليل من تكاليف المعاملات عن طريق أنظمة متقدمة لجمع المعلومات تسمح لها بالحصول على المعلومات بسهولة وتكلفة منخفضة، وعن طريق اقتصadiات الحجم، فتقوم بجمع الأموال للدخول في استثمارات كبيرة كشراء عدد كبير من الأسهم حيث أن تكلفة السمسرة لا تختلف كثيراً في هذه الحالة عن تكلفة السمسرة عند شراء عدد صغير من الأسهم.

<sup>3</sup> Ibid., 289.

<sup>4</sup> Ibid., 289.

## 4. المصارف التجارية : (Commercial Banks)

المصرف التجاري هو مؤسسة تقبل الودائع وتستخدم العائدات لتقديم قروض استهلاكية وتجارية وعقارية وتيسير المدفوعات عن طريق القبود الدفترية بطرق مختلفة بحيث تقلل من الحاجة الفعلية للنقد. تم إنشاء هذه المصارف في الأصل لتلبية احتياجات الأعمال، وتخدم العديد منها الآن العملاء الأفراد أيضًا. تميل المصارف التجارية إلى التخصص كمصارف مجتمعية أو إقليمية كبيرة أو مراكز مالية.

تحتفظ المصارف التجارية بأموال العملاء وتمحى القروض مقابل رسوم تحرير الشيكولات والفوائد المحصلة من القروض. يمكن أن تكون هذه المصارف إما مصارف تجزئة أو مصارف بالجملة أو كليهما. تتضمن خدمات صيرفة التجزئة فروعًا تتعامل مع عامة الناس والمتاجر والشركات الصغيرة جدًا. وهي تغطي الحسابات الجارية وتسهيلات الشيكولات وحسابات التوفير وتسهيلات القروض مثل السحب على المكتشوف والقروض الشخصية والرهون العقارية.

تغطي الخدمات المصرفية بالجملة إقراض الكيانات الأكبر مثل الشركات والحكومات. كما تشمل أنشطة مثل أسواق المال والعملات الأجنبية والتمويل من أجل التجارة.

**4.1 وظائف المصارف التجارية:** بشكل عام يمكن تقسيم الوظائف التي تؤديها المصارف التجارية إلى فئتين هما الوظائف الأساسية التي تتكون من قبول الودائع ومنح القروض والتسهيلات الإئتمانية وخلق الودائع التي تعد من أهم وظائف المصارف التجارية، والوظائف الثانوية التي تشمل خدمات الدفع ومتابعة الحساب والخدمات الاستشارية وغيرها.<sup>5</sup>

### 4.2 خصائص المصارف التجارية :

- رقابة المصرف المركزي: تتأثر أعمال المصارف التجارية برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليه، حيث أن للمصرف المركزي سلطة الرقابة على المصارف العاملة في الدولة، وتحديد النسب الخاصة بنشاطها مثل نسبة الاحتياطي القانوني، ونسبة السيولة، وتحديد أسعار الخصم، وتسعير بعض الخدمات.
- التعدد والتنوع حيث تتعدد المصارف التجارية وتتنوع تبعًا لحاجة النشاط الاقتصادي إلى النقود الورقية والمعدنية والمصرفية ، وحسب طبيعة التعاملات . وتنشر فروع المصارف التجارية بين الأماكن المختلفة حسب التوزع المكاني (الجغرافي ) لهذا النشاط أو أزمنة ممارسته.

<sup>5</sup> Gomez & Clifford, Financial Markets, Institutions and Financial Services, India, 2008, p181-182.

- اختلاف النقود المصرفية عن النقود القانونية في قوة الإبراء، وتتزايده قوة إبراء النقود المصرفية بالزيادة من الثقة في أدوات المصارف التجارية وأعمالها، وبزيادة الوعي المصرفي وإنشاره بين السكان، وبالتعامل السليم بالقواعد والأنظمة والتعليمات التي تحكمه.
- تحقيق الأرباح: تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق الأرباح من خلال جميع الأعمال التي تمارسها.

## 5. مصادر تمويل المصارف التجارية:

المصارف التجارية هي مؤسسات مالية تعتمد بشكل كبير على الرفع المالي في تمويل عملياتها، حيث أن معدل الرفع المالي فيها أعلى بكثير من غيرها من القطاعات الاقتصادية ففي معظم القطاعات غير المالية لا يتجاوز معدل الرفع المالي 50%， بينما في القطاع المصرفي غالباً ما يتجاوز هذه المعدل 90% ولو لا محدودات اتفاقية بازل لمستوى الرفع المالي في المصارف لتجاوز 95% أيضاً خاصة عند احتساب البنود خارج الميزانية العمومية للمصرف (Off-Balance Sheet Items).

تحصل المصارف التجارية على الأموال اللازمة لتمويل عملياتها من عدة مصادر مثل الاقتراض في الأسواق المالية أو من مصارف أخرى أو عن طريق إصدار سندات، ولكن أهم مصدر تمويل تعتمد عليه هو الودائع التي تشكل عادة نسبة أعلى من 80% من التزاماتها.

**5.1. الودائع (Deposits):** هي الأموال التي يضعها العملاء لدى المصرف ويلتزم المصرف بإعادتها لهم عند الطلب أو بعد مدة محددة أو عند انتهاء فترة إخطار بطلبهما.

تعد الودائع مصدر التمويل الرئيسي لمعظم المصارف وبذلك يكون لها تأثير كبير على سيولة المصرف. تستخدم المصارف هذه الودائع لتمويل العديد من الأنشطة (بشكل رئيسي منح القروض). يعطي المصرفون أهمية كبيرة لهيكل الودائع لأن النتائج الجيدة للعمليات المصرفية تعتمد بشكل جزئي على قاعدة من الودائع الأساسية، حيث يجب على إدارة المصرف النظر ليس فقط لنمو الودائع، بل أيضاً لطبيعة هيكل هذه الودائع. حتى يتم استثمار الأموال المودعة بشكل جيد، على إدارة المصرف أن تكون قادرة على تحديد نسبة الودائع المستقرة من إجمالي الودائع، بالإضافة إلى كل من الودائع غير المستقرة والودائع الموسمية.<sup>6</sup>

<sup>6</sup> Commercial Banks Examination Manual. Section 3000.1, Deposit Account, 2011, p1.

**أنواع الودائع:** هناك العديد من أنواع الودائع التي قد تعتمد عليها المصارف، من أهمها:

- **الودائع الجارية (Transaction Deposits):** هي حسابات بنكية تسمح للمودع بكتابة الشيكات إلى طرف ثالث أو الدفع الكترونياً أو عن بعد وسحب النقود من الصراف الآلي. تدفع هذه الودائع ل أصحابها عند الطلب ولذلك تسمى أيضاً بالودائع تحت الطلب. لا يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع ويأخذ عمولة على الخدمات التي يقدمها لأصحابها مثل كشوف الحسابات الشهرية وخدمات الدفع الإلكتروني.  
هناك نوع من الودائع الجارية يسمى (Negotiable Order of Withdrawal) والذي يدفع فائدة بالإضافة إلى توفير خدمات الشيكات، لكن نظراً لأن هذه الودائع تتطلب لفتحها حدًّا أدنى عالياً نسبياً أمام ما يرغب المستهلكون في الاحتفاظ به في حسابهم المصرفي الجاري، فإن الحسابات الجارية التقليدية لا تزال شائعة أكثر.<sup>7</sup>  
يمكن اعتبار الودائع الجارية من أكثر أنواع الودائع استقراراً في حال وجود نظام مصرفي متطور لأنها في هذه الحالة نادراً ما تخرج من النظام المصرفي، بل تنتقل الأموال من حساب جاري إلى آخر المصرف نفسه أو في مصرف آخر، وبهذه الحالة لن يكون لدى المصارف مخاوف كبيرة من استخدام هذه الودائع لتمويل أنشطتها.
- **الودائع الآجلة (Term Deposits):** لا يمكن سحب هذه الودائع عند الطلب مثل الودائع الجارية، بل يوجد مدة محددة حتى تاريخ الاستحقاق. تدفع هذه الودائع ل أصحابها فائدة مقابل عدم سحبها حتى تاريخ الاستحقاق، حيث أنها لا تدفع فائدة في حال سحبها بشكل مبكر أو يتم خصم فوائد عدة أشهر.  
يختلف معدل الفائدة المدفوع على هذه الودائع بين المصارف وحسب تاريخ الاستحقاق في المصرف نفسه.  
النوع الأكثر شيوعاً من الودائع الآجلة هما شهادات الإيداع بحجم صغير (Retail) وهي أكثر الودائع الآجلة انتشاراً ولكن لا يمكن تداولها في سوق ثانوي، وشهادات الإيداع القابلة للتداول (Negotiable) تقدمها بعض المصارف الكبيرة للشركات والتي يمكن تداولها في السوق الثانوية، وتتطلب حدًّا أدنى عالياً من المبلغ المطلوب إيداعه.
- **ودائع التوفير (Saving Deposits):** تشبه هذه الودائع الودائع الآجلة من حيث أن لها تاريخ استحقاق وأنها تدفع فائدة ل أصحابها، ولكن القيود المتعلقة بسحب هذه الودائع قليلة.

<sup>7</sup> Mishkin, The Economics of Money, Banking and Financial Markets, 12<sup>th</sup> Ed. USA, 2019.

عادة ما تدفع هذه الودائع معدل فائدة منخفض للتعويض عن قلة القيود على السحب، وتتطلب وجود حد أدنى ضمن حساب الإيداع بشكل مستمر حتى يتم دفع الفائدة.

• **ودائع المصارف (Interbank deposits):** تقوم المصارف بإيداع الأموال لدى مصارف أخرى على شكل ودائع جارية أو لأجل بالعملة المحلية أو بعملة أجنبية، وذلك من أجل تسهيل إتمام العمليات المصرفية اليومية بينها.

• **ودائع بالعملات الأجنبية (Foreign Currency Deposits):** يحتاج المصرف الذي يمارس نشاطه على المستوى الدولي أن يقرض ويقرض بالعملة الأجنبية. يمكن إيداع بعض الودائع بالعملات الأجنبية مثل الدولار الأمريكي من قبل السكان المحليين والأجانب.

إن قبول هذه الودائع يعرض المصرف لمخاطر سعر الصرف، وبالتالي سيعين على المصرف التحوط ضد تقلبات العملة، والطريقة الأكثر شيوعاً هي مطابقة الاستحقاق من خلال الاحتفاظ بمبلغ معادل من الأصول المحررة بالعملة المحلية.

**العوامل المؤثرة في هيكل الودائع:** تتأثر الودائع المصرفية بمجموعة من العوامل من أهمها:

- **دخل الأفراد:** إن زيادة دخل الأفراد من شأنها أن تزيد من قدرتهم على الادخار وبالتالي زيادة حجم الودائع لدى المصارف بكافة أنواعها.
- **حجم النقد في التداول:** إن الأساس الناري الذي يتحكم به المصرف المركزي يؤثر على حجم الودائع المصرفية، فعند زيادته تزداد معه الودائع الأساسية في المصارف.
- **الاستقرار السياسي والاقتصادي:** توفر هذا العامل يؤدي إلى زيادة حجم الودائع المصرفية والعكس صحيح.
- **العادات والتقاليد:** تمثل هذه العادات باكتناز الأفراد للأموال خارج الجهاز المصرفي أو بعدم قبول بعض فئات المجتمع بإيداع أموالهم في المصارف بسبب اعتقاداتهم الدينية.
- **المركز المالي للمصرف:** تؤثر قوة المركز المالي لأي مصرف على ثقة الجمهور به وبالتالي استعدادهم لإيداع أموالهم فيه.
- **سعر الفائدة:** تؤدي التغيرات في أسعار الفائدة إلى تغير اتجاه الأفراد من ناحية إيداعهم للأموال فإذا ارتفعت اتجاه الأفراد لإيداع أموالهم على شكل ودائع لأجل أو توفير تدفع لهم فائدة، وإذا انخفضت يتوجهون لطرق أخرى في توظيف أموالهم.

**5.2. اتفاقيات إعادة الشراء (Repo):** تتمثل اتفاقية إعادة الشراء ببيع أوراق مالية من قبل طرف إلى آخر مع اتفاق لإعادة شرائها في تاريخ وسعر محددين. قد تستخدم المصارف اتفاقية إعادة الشراء كمصدر للأموال عندما تتوقع الحاجة إلى السيولة لبعض أيام فقط. يقوم المصرف ببساطة ببيع بعض أوراقه المالية إلى شركة أو مصرف آخر لديه فائض مؤقت في الأموال ويشتري تلك الأوراق المالية مرة أخرى بعد ذلك بوقت قصير. بذلك يمكن اعتبار هذه الاتفاقية بمثابة قرض بضمانته الأوراق التجارية.

**5.3. السندات (Bonds):** كغيرها من الشركات، تمتلك المصارف بعض الأصول الثابتة مثل الأراضي والمباني والمعدات. غالباً ما يكون لهذه الأصول عمر متوقع يبلغ 20 عاماً أو أكثر ويتم تمويلها من مصادر طويلة الأجل مثل إصدار السندات.

تستخدم المصارف السندات كمصدر للتمويل بشكل أقل من معظم الشركات الأخرى لأن لديها أصول ثابتة أقل من الشركات الغير مالية التي تستخدم أصولاً ثابتة للإنتاج مثلًا. لذلك، فإن المصارف لديها حاجة أقل للأموال طويلة الأجل.

**5.4. الإقراض من المصارف الأخرى أو المصرف المركزي:** يمكن للمصارف الإقراض من بعضها لتلبية احتياجات السيولة قصيرة الأجل مثل تصحيح اختلالات في رصيد الأموال قصيرة الأجل لديها. عادة ما تكون هذه القروض لمدة عدة أيام أو يوم واحد فقط ويمكن تجديدها يومياً. قد يكون مصرف ما مقرضاً في يوم وقد يكون مقرضاً في اليوم الثاني وذلك بسبب تغير رصيده من الأموال بشكل يومي. (يمكن للمصارف أيضاً الإقراض من المصرف المركزي لأجل قصير، غالباً ما يشار إلى هذا الشكل من الإقراض من قبل البنوك بالاقراض في نافذة الخصم).

**5.5. رأس المال (Capital):** يتم جمع رأس مال المصرف عن طريق بيع الأسهم أو من الأرباح المحتجزة. في كلتا الحالتين، لا يلتزم المصرف بدفع الأموال لحاملي الأسهم عند تاريخ استحقاق معين، وهذا ما يميز رأس مال المصرف عن جميع مصادر الأموال الأخرى التي تمثل التزاماً مستقبلاً على المصرف لإرجاع الأموال للمقرضين.

رأس مال المصرف هو وسيلة للتحوط ضد انخفاض قيمة أصوله والتعرض لحالة عدم الملاءة المالية (الالتزامات تتجاوز الأصول). لا تفضل المصارف زيادة رأس مالها بشكل كبير لأن ذلك يؤدي إلى تخفيض الرفع المالي، لذلك تفضل تمويل أصولها عن طريق الالتزامات.

## 6. استخدامات مصادر تمويل المصارف التجارية (الأصول):

كما ذكر سابقاً، النشاط الرئيسي للمصارف التجارية هو قبول الودائع واستخدامها لمنح قروض وتسهيلات إئتمانية أخرى. لكن بالطبع هناك أصول أخرى يجب عليها الاحتفاظ بها كالأصول الثابتة أو احتياطيات نقدية، أو أصول قد تختار شرائها للاستثمار. بشكل عام يمكن تقسيم أصول المصارف التجارية إلى 4 فئات هي:

**6.1 النقد (Cash):** يجب أن تحفظ المصارف ببعض النقد كاحتياطيات لتلبية متطلبات الاحتياطي التي يفرضها المصرف المركزي وللحفاظ على بعض السيولة وتلبية أي طلبات سحب من قبل المودعين. نظراً لأن المصارف لا تكسب دخلاً من النقد فإنها تحفظ فقط بالقدر الضروري منه للحفاظ على درجة كافية من السيولة.

**6.2 القروض (Loans):** القروض هي الأصول الرئيسية للمصارف التجارية الحديثة، حيث أن أكثر من 50% من أصول معظم المصارف التجارية هي قروض.<sup>8</sup> هناك عدد كبير من أنواع القروض التي تقدمها المصارف التجارية كالقروض التجارية والصناعية، القروض العقارية، القروض الاستهلاكية (كقروض السيارات وبطاقات الإنتمان)، القروض بين المصارف، وغيرها.

تنوع هذه القروض بشكل كبير من حيث سيولتها، فبعضها كالقروض العقارية يمكن توريقها وإعادة بيعها، وبعضها قد يكون بيعها صعباً كقروض الأعمال الصغيرة.

كما أن هناك عدة معايير يمكن للمصارف استخدامها في تصنیف القروض ضمن محفظتها، حيث يمكن تصنیف القروض حسب الأجل أو القطاع الاقتصادي أو الحجم أو تصنیفها الإئتماني.

حتى تكون عملية الإقراض فعالة، هناك مجموعة من الشروط على أي مصرف أن يحققها مثل:

- وجود ودائع كافية.
- مهارات لتقدير المقترضين المحتملين ونشاطهم.
- وجود ضمانات كافية تضمن للمصرف حقه في حال التخلف عن السداد.
- مهارات قانونية للتوثيق ومهارات قانونية لتحصيل حقوق المصرف في حال التخلف من قبل المقترضين.
- القدرة على متابعة ومراقبة طرق استخدام القروض الممنوحة.
- القدرة على إدارة محفظة المصرف من القروض بشكل سليم.

<sup>8</sup> Cecchitti & Schoenholtz, Op. Cit., p300.

## **العوامل المؤثرة في حجم القروض والتسهيلات الإنتمانية:**

- **النشاط الاقتصادي:** في حالة الانتعاش الاقتصادي تزداد الحاجة إلى الأموال وبالتالي يزداد الطلب على القروض، والعكس صحيح في حالة الركود الاقتصادي.
- **العائد المتوقع من القرض:** إذا توقع المقرضون الحصول على عائد كافٍ من خلال توظيف مبالغ القروض سوف يسعون للحصول على قروض بشكل أكبر.
- **أسعار الفائدة:** انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة زيادة الطلب على القروض بسبب انخفاض تكلفة التمويل، والعكس صحيح.
- **سياسة المصرف المتبعة:** قد تتبع المصارف سياسة متشددة في منح الإنتمان مما يؤدي إلى صعوبة في الحصول على القروض، أو سياسة متساهلة تسمح للشركات والأفراد بالحصول على القروض بسهولة. تعتمد المصارف في تحديد هذه السياسة على تحليلها للعوامل الاقتصادية والسياسية (مثل التضخم والاستقرار السياسي)، كما تؤثر القوانين التي يصدرها المصرف المركزي على هذه السياسة.

**نسبة القروض غير العاملة (Non-Performing Loans):** تعرف القروض غير العاملة على أنها القروض التي لم يتم دفع أقساطها لمدة تتجاوز 90 يوماً. يتم قياس نسبة القروض غير العاملة عن طريق تقسيم القروض الغير العاملة في المصرف على إجمالي القروض الممنوحة. تظهر هذه النسبة تحسن أو تراجع نوعية القروض الممنوحة، فكلما كانت النسبة أعلى كانت نوعية القروض الممنوحة أسوأ وكانت الخسارة المتوقعة أعلى.<sup>9</sup>

**6.3.الاستثمارات في الأوراق المالية (Securities):** تلجأ المصارف عادة إلى شراء أنواع مختلفة من الأوراق المالية حيث أن إحدى ميزات الاستثمار في الأوراق المالية بدلاً من القروض هي أن الأوراق المالية تمثل لأن تكون أكثر سيولة. ومع ذلك فإنها تتوقع عادة تحقيق معدلات عائد أعلى على الأموال المستخدمة في تقديم القروض. ومن أنواع الأوراق المالية التي قد تشتريها المصارف الأوراق المالية الحكومية وأوراق الوكالات، السندات المحلية وسندات الشركات، والأوراق المالية المدعومة برهون عقارية.

**6.4.جميع الأصول الأخرى (Other Assets):** تشمل هذه الفئة الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والمعدات، بالإضافة إلى أي أصل لا يدرج تحت أي من الفئات الثلاثة المذكورة سابقاً مثل سمعة المصرف.

<sup>9</sup> European semester thematic factsheet, Banking sector and financial stability, 2017, p1.

**المبحث الثاني: تحويل الأجل، خلق الإنتمان، والمخاطر المصرفية**

**1. تحويل الأجل وتحويل المخاطر**

- .1.1 تحويل الأجل (Maturity Transformation)**
- .1.2 تحويل المخاطر (Risk Transformation)**

**2. خلق الإنتمان (Credit Creation)**

- .2.1 آلية خلق الإنتمان**
- .2.2 قيود عملية خلق الإنتمان**
- .2.3 التوسيع الإنتماني (Credit Growth)**

**3. المخاطر المصرفية (Bank Risks)**

- .3.1 مخاطر السيولة (Liquidity Risk)**
- .3.2 المخاطر الإنتمانية (Credit Default Risk)**
- .3.3 مخاطر السوق (Market Risk)**
- .3.4 مخاطر أسعار الفائدة (Interest Rate Risk)**
- .3.5 المخاطر التشغيلية (Operational Risk)**
- .3.6 مخاطر المعلومات (Information Risk)**

**4. خلاصة الفصل**

## 1. تحويل الآجال والمخاطر:

**1.1. تحويل الآجال (Maturity Transformation):** يعتمد هذا المبدأ على الاختلاف بين آجال الالتزامات والأصول (Mismatch) حيث تقوم المصارف بتحويل التزامات ذات أجل محدد (الودائع) إلى أصول ذات أجل أطول (قروض)<sup>10</sup>. تأتي أهمية هذه الوظيفة للمصارف من أنها تمكن المقرضين من الحصول على الإنتمان طويل الأجل وتتضمن للمودعين ودائع قصيرة الأجل ذات سيولة عالية.

تترافق المصارف في تحويل الآجال لكسب الفرق بين معدلات الفائدة على الأجل الطويل والقصير. لكن القيام بذلك يعرض المصرف لمخاطر الإنتمان والسيولة وأسعار الفائدة، فهناك احتمال التخلف عن السداد من قبل المقرضين وحاجة لتجديد الالتزامات قصيرة الأجل بشكل دائم حتى تستطيع المصارف الاستمرار بتقديم القروض ولمنع حدوث أزمة سيولة لديها. وبالإضافة إلى ذلك، فالزيادة غير المتوقعة في معدلات الفائدة للأجل القصير تزيد بدورها من مصاريف الفائدة لدى المصرف.

من خلال ما سبق يمكن رؤية أن تحويل الآجال بشكل مبالغ فيه هو أمر غير مرغوب من وجهة نظر الاستقرار المالي للمصارف لأن ذلك يمكن أن يشكل مصدر تهديد ليس فقط على مستوى المصارف بشكل فردي (حتى ذات التصنيف العالي منها)، بل على النظام المالي ككل ومثال على ذلك هو أزمة الرهن العقاري 2007-2009.

**1.2. تحويل المخاطر (Risk Transformation):** من خلال النظر إلى مبدأ تحويل الآجال يمكن رؤية أن المصارف تقوم بعملية تحويل للمخاطر، حيث تكون المخاطر التي يتحملها المودعون عند إيداعهم في المصرف أقل من المخاطر التي كانوا سيتحملونها لو قاموا بإفراض أموالهم بشكل مباشر أو بالدخول في استثمارات في سوق الأوراق المالية مثلًا. أما المصرف فيتحمل مخاطر أكبر من خلال إعطاء قروض طويلة الأجل بالاعتماد على التزامات قصيرة الأجل.

لكن المصارف تقوم أيضًا بتقليل مخاطرها قدر الإمكان عبر التنويع في استثماراتها ومحفظة قروضها ومن خلال دراسة ملفات المقرضين بشكل دقيق وطلب ضمانات كافية منهم.

## 2. خلق الإنتمان (Credit Creation)

بعد خلق الإنتمان إحدى أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية، ويقصد بهذه العملية مد السوق بنوع من النقود أو وسائل الدفع والتي تؤثر وبالتالي في كمية النقود المعروضة. بالرغم من أن إصدار النقود

<sup>10</sup> Howells & Bain, Financial Markets and Institutions, 5<sup>th</sup> Ed. England, 2007, p9.

هو في يد المصرف المركزي فقط إلا أن المصارف التجارية لديها القدرة على زيادة حجم النقود المعروضة في الاقتصاد عن طريق قبول ودائع الأفراد ومن ثم منح القروض.

**آلية خلق الإنتمان:** عندما يقوم المصرف بإعطاء قرض، لا تتم هذه العملية من خلال إعطاء المفترضين مبالغ كبيرة على شكل نقود ورقية، بل يقوم المصرف بإضافة مبلغ القرض إلى حسابهم المصرفي، وبذلك يتم خلق وديعة جديدة كما يمكن القول أن المصرف قد خلق نقوداً جديدة. لذلك فقد سمى بعض الاقتصاديين الودائع المصرفية بمنبع للنقد التي تخلق عن طريق موافقة المصرفين على منح القروض<sup>11</sup>.

يستطيع المصرف استخدام الوديعة الإضافية التي خلقها لمنح قرض جديد لمفترض آخر مما يؤدي إلى خلق وديعة مرة أخرى، ويكون المصرف قادرًا على الاستمرار في هذه العملية كما هو مبين في الجدول رقم (2). (افتراض الباحث أن مصرفًا تجاريًّا يقوم بقبول وديعة أولية مقدارها 1000 وحدة نقدية، وأن معدل الاحتياطي القانوني الذي يفرضه المصرف المركزي 10%).

جدول 2: آلية خلق الإنتمان (الودائع)

الاحتياطي القانوني LRR	القروض Loans	الودائع Deposits	
100	900	1000	قبول الوديعة الأولية
90	810	900	خلق أول وديعة
81	729	810	خلق وديعة مرة ثانية
...	...	...	...
...	...	...	...
1000	9000	10000	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نرى كيف تؤدي عملية خلق الإنتمان إلى زيادة العرض النقدي في الاقتصاد، حيث تسمى أيضًا بعملية خلق النقود. ويمكن معرفة كمية النقود التي يستطيع المصرف خلقها عن طريق ضرب الوديعة الأولية التي يقبلها المصرف بمعامل يسمى مضاعف النقود (Money Multiplier) يتم

$$Money\ multiplier = \frac{1}{LRR}$$

حسابه على الشكل التالي:

<sup>11</sup> McLeay et al. "Money Creation in the modern economy", 2014, p16.

معدل الاحتياطي القانوني في الجدول هو 10%， وبالتالي يكون مضاعف النقود يساوي 10، أي أن المصرف الذي قام بقبول 1000 وحدة نقدية أولية يستطيع خلق ودائع يصل مجموعها بالإضافة للوديعة الأولية إلى 10000 وحدة نقدية ( $1000 \times 10\%$ )، كما يستطيع منح قروض يصل مجموعها إلى 9000 وحدة نقدية، وذلك بافتراض عدم وجود تسرب للنقود خارج الجهاز المصرفي وبقائها ضمنه. يمكن للمصرف خلق الإنتمان عن طريق بطاقات الإنتمان أيضاً، فعندما يستخدم عملاء المصرف بطاقاتهم الإنتمانية لشراء السلع والخدمات يؤدي ذلك إلى زيادة رصيدهم المدين وبالتالي ودائهم لدى المصرف مما يؤدي إلى زيادة قدرة المصرف على تقديم قروض جديدة.

مثلاً يشكل منح القروض زيادة في العرض النقدي، فإن قيام المقترضين بسداد القروض أو دفع العميل لرصيده المدين على بطاقة الإنتمان يلغى أثر عملية خلق الإنتمان التي حصلت عند منح القرض واستخدام بطاقة الإنتمان، وتسمى هذه العملية المعاكسة لخلق الإنتمان (النقود، الودائع) بعملية تدمير الودائع أو النقود.

**2.2.قيود عملية خلق الإنتمان:** لا تستطيع المصارف الاستمرار بخلق الإنتمان دون أي قيود، فهناك مجموعة من العوامل التي تحد من قدرة المصارف الفردية على خلق الودائع، وهي:

- **معدل الاحتياطي القانوني:** أول وأهم العوامل التي تحد من قدرة المصرف على خلق الإنتمان هو معدل الاحتياطي القانوني الذي يفرضه المصرف المركزي على كافة المصارف في الاقتصاد. يتم فرض هذا المعدل لضمان توفر السيولة لدى المصارف عند الحالات الطارئة وحماية المودعين من احتمال عدم توفر السيولة في حال أرادوا سحب ودائهم، حيث لا يسمح للمصارف بالتصرف بهذا الاحتياطي منح القروض<sup>12</sup>.

وبالتالي كلما زاد معدل الاحتياطي القانوني كلما قلت قدرة المصارف على خلق الإنتمان.

- **مدى توفر الودائع الأساسية:** يستطيع أي مصرف خلق الإنتمان فقط في حال استقبل مقداراً من النقد على شكل وديعة أساسية. لذلك فإن كمية النقود (الأساس النقدي) الموجودة في أي دولة تتبع حدًّا آخر لعملية خلق الإنتمان. ويعتمد مقدار الأساس النقدي على السياسة النقدية للمصرف المركزي.
- **عامل الأمان في الإقراض:** تخلق المصارف مزيداً من الإنتمان عن طريق إقراض الأموال، لكنها لا تقوم بذلك إلا إذا قدم المقترضون ضمانات كافية لقدرتهم على السداد. ومن هنا يمكن اعتبار أن عامل الأمان هذا الذي تطلب المصارف عند منح القروض يشكل حدًّا لقدرتها على خلق الإنتمان.

<sup>12</sup> Gomez & Clifford, Op. Cit., p191.

- **نسبة التسرب:** إن حدوث تسرب للنقد من النظام المصرفي إلى خارجه أي ازدياد النقد المتداولة خارج الجهاز المصرفي يؤدي إلى انخفاض قدرة المصارف على خلق الإنتمان.
- **الظروف الاقتصادية:** خلال فترات الازدهار الاقتصادي تزداد رغبة المقترضين في الحصول على التمويل والدخول في استثمارات. أما في الأزمات الاقتصادية فيترددون في الاستثمار وبالتالي يلجؤون للاقتراض بشكل أقل، ويمكن من خلال ذلك رؤية كيف تؤثر الظروف الاقتصادية على قدرة المصارف على خلق الإنتمان.

**2.3 التوسيع الإنتماني (Credit Growth):** يمكن قياس التوسيع الإنتماني عن طريق قياس نسبة الزيادة في حجم الإقراض المصرفي للقطاع الخاص. كلما كان التوسيع الإنتماني أسرع كلما زاد خطر حدوث فقاعات أسعار الأصول المدفوعة بالتلوسيع الإنتماني. تعد فقاعة أسعار العقارات في أزمة الرهون العقارية مثالاً عن فقاعات أسعار الأصول الناتجة عن التلوسيع الإنتماني.

من ناحية أخرى فإن الانكماش الإنتماني من المرجح أن يكون مرتبطاً بصعوبة حصول الشركات والأفراد على التسهيلات الإنتمانية، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME). بشكل أمثل، يجب أن تنمو التسهيلات الإنتمانية للقطاع الخاص بشكل يخدم التمويل الكافي للاستثمارات، ولكن ليس لدرجة يسبب فيها فقاعات أسعار الأصول<sup>13</sup>.

### 3. المخاطر المصرفية (Bank Risks):

تعرض المصارف لعدة أنواع من المخاطر نتيجة لطبيعة عملها ولأنها مؤسسات تعتمد على معدل رفع مالي عالي. تسعى المصارف لتحقيق الربح في جميع مجالات نشاطها مثل قبول الودائع ومنح القروض، والاستثمار في الأوراق المالية، وإدارة حسابات العملاء والسمسرة وغيرها. حيث تهدف دوماً لأن تكون الفائدة المدفوعة على التزاماتها أقل من العائد الذي تتلقاه على أصولها وذلك من أجل تعظيم ربحها.

من خلال قيامها بهذه النشاطات وخاصة نشاطات قبول الودائع ومنح القروض والاستثمار في الأوراق المالية، تكون المصارف معرضة لمجموعة من المخاطر أهمها:

**3.1 مخاطر السيولة (Liquidity Risk):** هي مخاطر عدم قدرة المصرف على تلبية التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة وغير المتوقعة الحالية والمستقبلية بكفاءة دون التأثير على عملياته أو وضعه المالي.

تنشأ مخاطر السيولة عند وجود اختلافات في الأجل المستقبلية بين الأصول والالتزامات في ميزانية المصرف، حيث يجب توقع مثل هذه الاختلافات لضمان أن تكون تكلفة التمويل بالمستويات العادلة ولتجنب

<sup>13</sup> European semester thematic factsheet, Op. Cit., p4.

تكليف التمويل المرتفعة للغاية من خلال التمويل الطارئ. لذلك يجب تمويل فجوات السيولة الإيجابية (**الأصول > الالتزامات**) في الوقت المناسب، أما الفجوات السلبية فيترتب عليها نوع آخر من المخاطر هي مخاطر أسعار الفائدة<sup>14</sup>.

يتم تحليل فجوة مخاطر السيولة في المصادر في كل فترة زمنية لمعرفة ما إذا كان هناك تدفقات نقدية خارجة كبيرة تحتاج ل القيام بإجراءات محددة. تعد هذه العملية سهلة عندما تكون مصادر التمويل والاستخدامات ذات تدفقات نقدية ثابتة، لكن هناك العديد من العوامل التي قد يجعلها عملية معقدة منها:

- صعوبة التوقعات المرتبطة بإنتاج القروض ومدى توفر التمويل.
- المنتجات المالية ذات التدفقات النقدية غير المؤكدة مثل الودائع الادخارية والبنود خارج الميزانية العمومية (Off Balance Sheet) كالقروض المتتجددة (Revolving Credit).
- احتمال نمو القروض بشكل أسرع من الودائع وبالتالي يحتاج المصرف لتوفير السيولة عن طريق الاقتراض أو وسائل أخرى لكي يستطيع متابعة تقديم القروض.
- انخفاض مخزون السيولة بسبب أحداث غير متوقعة كالضرر بسمعة المصرف أو الظروف الاقتصادية وتغيرات السياسة النقدية.
- صعوبة التنبؤ بسلوك المودعين في الأزمات المالية خاصة في الدول النامية، فقد تتجه أعداد كبيرة من المودعين لسحب ودائعاهم من المصرف فيما يسمى بظاهرة (Bank Run).

### 3.2. مخاطر الإنتمان (Credit Default Risk):

تعتبر من أكثر أنواع المخاطر المصرفية وضوحاً سواء بالنظر إلى طبيعة نشاطة الرئيسي (قبول الودائع ومنح القروض) أو من حيث الخسائر المحتملة المرتبطة بهذا النوع من المخاطر.

مخاطر الإنتمان هي مخاطر تخلف المقترض عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف عند الاستحقاق أو عدم السداد حسب المواجه المتفق عليها. هناك العديد من الأسباب التي قد تجعل المقترض يتخلف عن السداد، فقد يكون غير قادر على الدفع بسبب الإفلاس أو لديه ضغوط مالية لاتسمح له بالدفع في الوقت المحدد، ويمكنه أيضاً أن يرفض الامتثال لسداد الدين (حالات الاحتيال مثلًا)، أو يمكن أن يكون التخلف عن السداد ناتجاً عن أسباب فنية أو تقنية مثل خلل في أنظمة المعلومات. هناك أيضاً خطر يتمثل في عدم قدرة المقترض على الدفع بسبب منع البلد الذي يقيم فيه جميع المدفوعات الأجنبية ويسمى هذا الخطر بخطر التحويل السيادي<sup>15</sup> (Sovereign Transfer Risk).

<sup>14</sup> Van Gestel & Baesens, Credit Risk Management, England, 2009.

<sup>15</sup> Cecchitti & Schoenholtz, Op. Cit., p319.

يقوم المصرف بتقييم مخاطر التخلف عن السداد داخلياً عن طريق نظام Scoring، حيث يتم تحديد احتمال التخلف عن السداد على مستوى العملاء وليس على المنتجات المالية. عندما يتخلف المقترض عن سداد قرض أو التزام واحد، فمن المحتمل أن يتخلف عن سداد قروضه الأخرى أيضاً وفق مبدأ العدوى. في حال ارتفاع احتمال التخلف عن السداد يحاول المصرف تقليل مخاطر الخسارة من خلال طلب ضمانات بحيث يستطيع في حال تعذر المقترض استرداد الديون المستحقة والمدفووعات المتأخرة عن طريق الاستحواذ على الضمان وبيعه.

تكون مخاطر الإنتمان من نوعين هما:

- **مخاطر ما قبل التسوية (Pre-Settlement Risk):** هي المخاطر المحتملة بسبب تقصير المقترض خلال فترة المعاملة، ويمكن أن تكون على مدى فترات طويلة بدءاً من وقت التعاقد حتى تسوية القرض.
- **مخاطر عند التسوية (Settlement Risk):** يتعرض المصرف لمخاطر التسوية عندما يكون دفع المستحقات أو تبادل التدفقات النقدية لا يتم مباشرة إليه وإنما عبر قنوات أخرى (مصرف آخر أو عدة مصارف)، وهي التي قد تتخلف عن السداد في وقت التبادل.

يجب التنبؤ إلى أن التخلف عن السداد لا يعني بالضرورة خسارة كبيرة للمصرف لأن الخسارة في هذه الحالة تعتمد على النسبة المئوية التي يمكن للمصرف استردادها من المقترض المتعثر، كما يعتمد الاسترداد أيضاً على وجود الضمانات.

**3.3. مخاطر السوق (Market Risk):** تتخذ المصارف مراكز في السوق للاستثمار أو التحوط وتقليل المخاطر في مراكزها الحالية، ولكن تترك هذه المراكز المصرف معرضاً لتقلبات السوق السلبية وغير المتوقعة. ومن أهم مصادر مخاطر السوق:

- **تقلبات أسعار الأسهم:** تتعلق هذه المخاطر بالدرجة الأولى باحتمال سيطرة الحركة الهابطة في أسعار أصول محفظة الأوراق المالية للمصرف. الأدوات المالية الرئيسية المعرضة لهذه التقلبات هي الأسهم العادية، والأوراق المالية القابلة للتداول، والمشتقات المالية.
- **مخاطر العملة:** تنشأ هذه المخاطر من تغيرات أسعار إحدى العملات مقابل عملة أخرى. يحدث ذلك عند دخول المصرف في استثمارات بعملات مختلفة (مثل شراء أسهم مقومة بعملة أجنبية) فتشمل هنا مخاطر العملة بالإضافة لمخاطر الأسهم. كما أن منح المصارف للتسهيلات الإنتمانية بالعملات الأجنبية تعرضها لمخاطر العملة أيضاً.
- **مخاطر أسعار الفائدة:** والتي تتجسد في أن التغيرات في أسعار الفائدة على أوراق الدين (Securities) تسبب تغيرات في أسعار هذه الأوراق وهذا يندرج ضمن إطار المخاطر السوقية.

**3.4 مخاطر أسعار الفائدة (Interest Rate Risk):** يمكن رؤية مخاطر أسعار الفائدة من منظور إدارة أصول والتزامات المصرف أيضاً. تدفع المصارف فائدة على التزاماتها وتأخذ فائدة على التسهيلات الإنتمانية التي تمنحها، وبذلك فإن أي تغير في معدلات الفائدة السائدة سيؤثر على الفائدة التي تدفعها على الالتزامات ذات معدل الفائدة المتغيرة والتي تأخذها من القروض ذات معدل الفائدة المتغيرة<sup>16</sup>. يعتبر تحليل الفجوة (Gap Analysis) من التقنيات الكلاسيكية لقياس مخاطر سعر الفائدة. تمثل هذه الفجوة الفرق بين قيم الأصول والخصوم ذات سعر الفائدة المتغير خلال فترة زمنية محددة. وتحدد الفجوة على الشكل التالي:

$$\text{Interest Rate Gap} = \text{Var.Rate Assets} - \text{Var.Rate Liabilities}$$

هي الأصول ذات سعر الفائدة المتغير **Var.Rate Assets**

الخصوم ذات سعر الفائدة المتغير **Var.Rate Liabilities**

وبالنظر لفجوة أسعار الفائدة يمكن معرفة ما إذا كان أي تغير في أسعار الفائدة السائدة سيؤثر إيجاباً أم سلباً على هامش الفائدة (Interest Margin) الذي يتحققه المصرف من خلال العلاقة:

$$\Delta M = \text{Interest Rate Gap} \times \Delta i$$

( $\Delta i$ ) هو التغير في معدل الفائدة السائد و ( $\Delta M$ ) هو التغير في هامش الفائدة الذي يتحققه المصرف.

**3.5 المخاطر التشغيلية (Operational Risk):** عرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية على أنها المخاطر الناجمة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بالأفراد والأنظمة أو الأحداث الخارجية بما فيها المخاطر القانونية، مثل فشل أنظمة الحاسوب لدى المصرف أو أي أخطاء فردية قد تؤدي إلى تأخير العمليات المصرفية.

**3.6 مخاطر المعلومات (Information Risk):** من البديهي أن العمل المصرفي يحتاج لمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لكي تستطيع تقييم جميع المخاطر السابقة والسيطرة عليها.

إن عدم توفر المعلومات اللازمة في الزمن الحقيقي يشكل عائقاً يمنع المصارف من تقييم المخاطر التي تكون معرضة لها بشكل فعال، خاصة في المصارف الكبيرة التي تمارس عملها على المستوى الدولي وتملك العديد من الكيانات التابعة التي تعمل في مختلف المجالات المالية، فإذا لم يكن لديها نظام سريع

<sup>16</sup> Van Gestel & Baesens, Op. Cit.

وفعال لجمع وتقديم المعلومات التي تكون إدارة المصرف بحاجة لها، قد تواجه مشاكل تؤثر لا على وضعها المالي فحسب بل تسبب أزمات مالية لها تبعات كبيرة (مثل أزمة الرهن العقاري 2007-2009)<sup>17</sup>.

### خلاصة الفصل

ناقشت الباحث في بداية هذا الفصل مبدأ الوساطة المالية، حيث كان من الضروري التحدث عن أهمية الوساطة المالية ووظائف الوسيط المالي أولاً لأنها الدور الأساسي للمصارف التجارية. بعدها تطرق المبحث الأول لكل من وظائف المصارف التجارية وهيكل تمويلها واستخدامات هذا التمويل وبالخصوص كل من الودائع والقروض. وتطرق المبحث الثاني لأالية عمل هذه المصارف من خلال شرح عملية خلق الإنتمان التي لها أهمية كبيرة في زيادة العرض النقدي، بالإضافة لمناقشة المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية.

من أجل دراسة واقع الوساطة المالية في المصارف التجارية في سوريا، سيقوم الإطار التطبيقي للبحث بدراسة العلاقة بين مكونات هيكل الودائع بالنسبة لإجمالي الودائع فيها وحجم الإقراض المصرفي ممثلاً بنسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

<sup>17</sup> Cecchitti & Schoenholtz, Op.Cit., p320.

### **الفصل الثالث: الإطار التطبيقي**

**مقدمة**

**تحليل البيانات:**

- 1. الإحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics)**
- 2. التمثيل البياني للمتغيرات**
- 3. اختبار استقرار السلسلة الزمنية باستخدام اختبار ADF (ADF)**

**نماذج التقدير:**

- 1. تحديد النموذج الأنسب**
  - 2. النموذج المعدل**
- اختبار فرضيات البحث**
- النتائج وتفسيرها**
- الخاتمة والتوصيات**

## مقدمة:

قام الباحث بإنشاء نموذج انحدار خطى متعدد (Multiple Linear Regression) باستخدام أسلوب المربعات الصغرى (Least Squares Method) للربط بين مكونات هيكل الودائع وحجم القروض المصرفية. تأخذ

$$Y = C + \beta_1 \times X_1 + \beta_2 \times X_2 + \dots \beta_n \times X_n$$

معادلة الانحدار المتعدد الشكل التالي:

وتم أولاً تحليل البيانات عن طريق إجراء الإحصاءات الوصفية وتمثيلها بيانيًا ومن ثم اختبار استقرار السلسلة الزمنية للبيانات.

اعتمد الباحث على برنامج (Eviews 10) الإحصائي ل القيام بتحليل البيانات من نوع (Panel) وتقدير نموذج البحث واختبار الفرضيات. كما تم استخدام مستوى الدلالة 5% لتفسيير نتائج الدراسة واختبار معنويتها.

## تحليل البيانات:

### 1. الإحصاءات الوصفية:

يُظهر الجدول رقم (3) تلخيصاً للإحصائيات الوصفية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع التي تم جمعها من القوائم المالية للمصارف محل الدراسة، حيث يظهر المتوسط والوسيط وأعلى قيمة وأدنى قيمة والانحراف المعياري والانتواء والتقطيع وقيمة Jarque Bera لكل من المتغيرات.

جدول 3 : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

	القروض إجمالي الأصول	الودائع الجارية إجمالي الودائع	الودائع الآجلة إجمالي الودائع	ودائع المصارف إجمالي الودائع
Mean	21.2703%	39.1095%	43.8594%	16.4179%
Median	20.2474%	36.4807%	43.8366%	14.3517%
Maximum	54.9869%	77.8311%	75.2560%	54.7346%
Minimum	1.8113%	7.8982%	14.9652%	0.00876%
Std. Dev.	0.116868	0.170942	0.137628	0.137903
Skewness	0.351485	0.418459	0.098426	0.820765

	الشروط إلى إجمالي الأصول	الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع	الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع	ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع
Kurtosis	2.564640	2.592138	2.029266	2.877996
Jarque-Bera	11.05326	14.01297	15.86072	43.80363
Probability	0.003979	0.000906	0.000360	0.000000
Sum	82.52892	151.7447	170.1745	63.70137
Sum Sq. Dev.	5.285670	11.30862	7.330330	7.359680
Observations	388	388	388	388

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج Eviews.

بالنظر إلى جدول الإحصاءات الوصفية يمكن رؤية أن متوسط القروض إلى إجمالي الأصول هو 22.27%， وأن أعلى قيمة له هي 54.98%， وأدنى قيمة 1.181%， وهذه قيم منخفضة بالنسبة لغيرها من المصارف في دول أخرى حيث عادة من تكون نسبة القروض إلى إجمالي الأصول فيها أعلى من 70% وتصل أحياناً إلى 90%， بالإضافة إلى أن الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة كبير جداً.

بالنسبة لمتغير الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع، كان متوسطه 39.1%， وأعلى قيمة 77.83%， وأدنى قيمة 7.89%.

أما متغير الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع، فكان متوسطه 43.85%， وأعلى قيمة 75.25%， وأدنى قيمة 14.96%.

وكانت الفروقات في متغير ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع هي الأكبر حيث كان متوسطه 16.41% وأعلى قيمة 54.73% وأدنى قيمة 0.0087%， أي أنه في بعض المصارف هناك فترات اقتربت فيها قيمة هذا المتغير بشكل كبير من الصفر، ويمكن التأكيد من ذلك بالنظر للرسوم البيانية في الملحق رقم (2).

تظهر قيمة اختبار Jarque Bera ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث تنص فرضية الصفرية  $H_0$  على أن البيانات خاضعة للتوزيع الطبيعي، وتقبل عندما تكون القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من (0.05)، أما الفرضية البديلة  $H_1$  فتنص على أن البيانات غير خاضعة للتوزيع الطبيعي، وتقبل عندما تكون القيمة الاحتمالية أصغر (0.05). وبالنظر لاختبار Jarque Bera لكل من المتغيرات نرى أن القيمة الاحتمالية

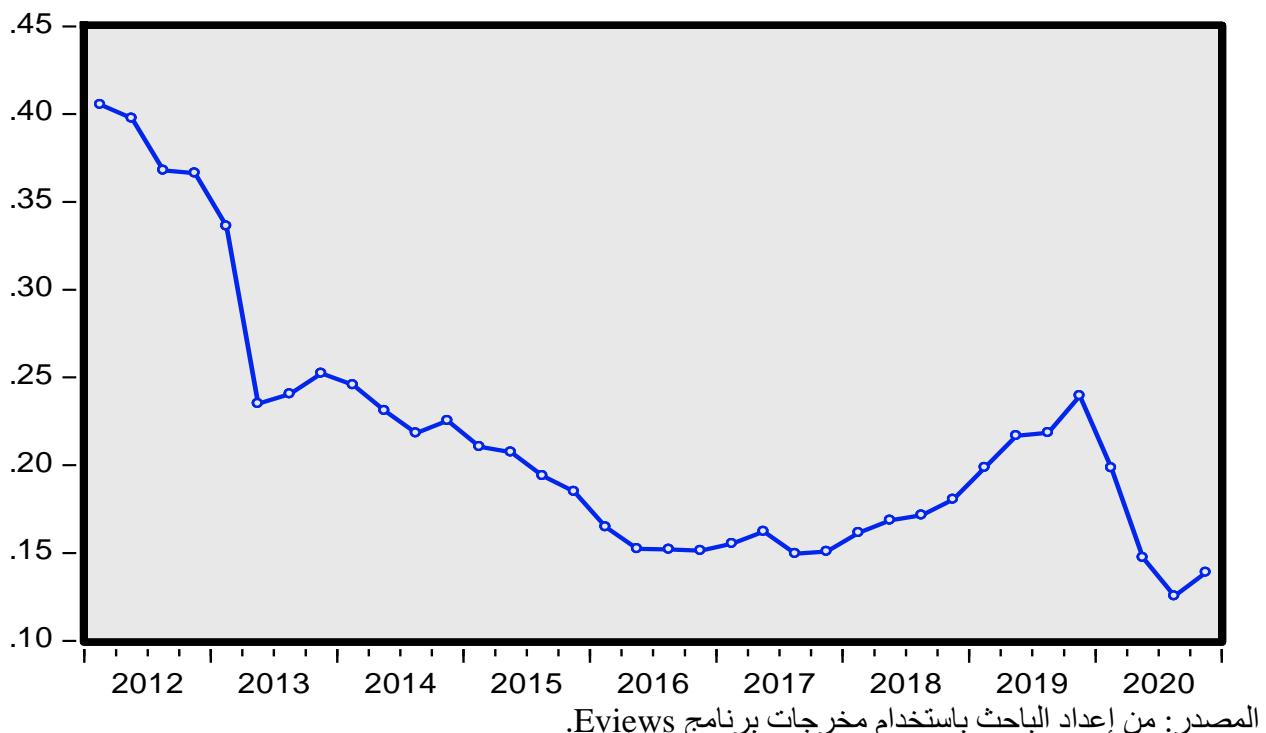
للاختبار أقل من (0.05)، أي أن المتغيرات المستقلة والمتغير التابع غير خاضعة للتوزيع الطبيعي وهذا أمر شائع في البيانات المالية للدول النامية وتلك التي تمر بأزمات اقتصادية. ويمكن رؤية عدم خضوع المتغيرات للتوزيع الطبيعي من خلال قيم معامل الالتواء والتفلطح لكل منها أيضاً، حيث أنه كلما ابتعدت قيمة معامل الالتواء عن 0 وكلما ابتعدت قيمة معامل التفلطح عن 3، ابتعدت البيانات عن الخضوع للتوزيع الطبيعي.

**2. التمثيل البياني للمتغيرات:** اعتمد الباحث في التمثيل البياني على متوسط قيم المتغيرات بين المصارف، حيث يبين الشكل رقم (2) التمثيل البياني لمتوسط القروض إلى إجمالي الأصول.

**الشكل رقم (2)**

التمثيل البياني لمتوسط القروض إلى إجمالي الأصول

**Mean of loans / assets**

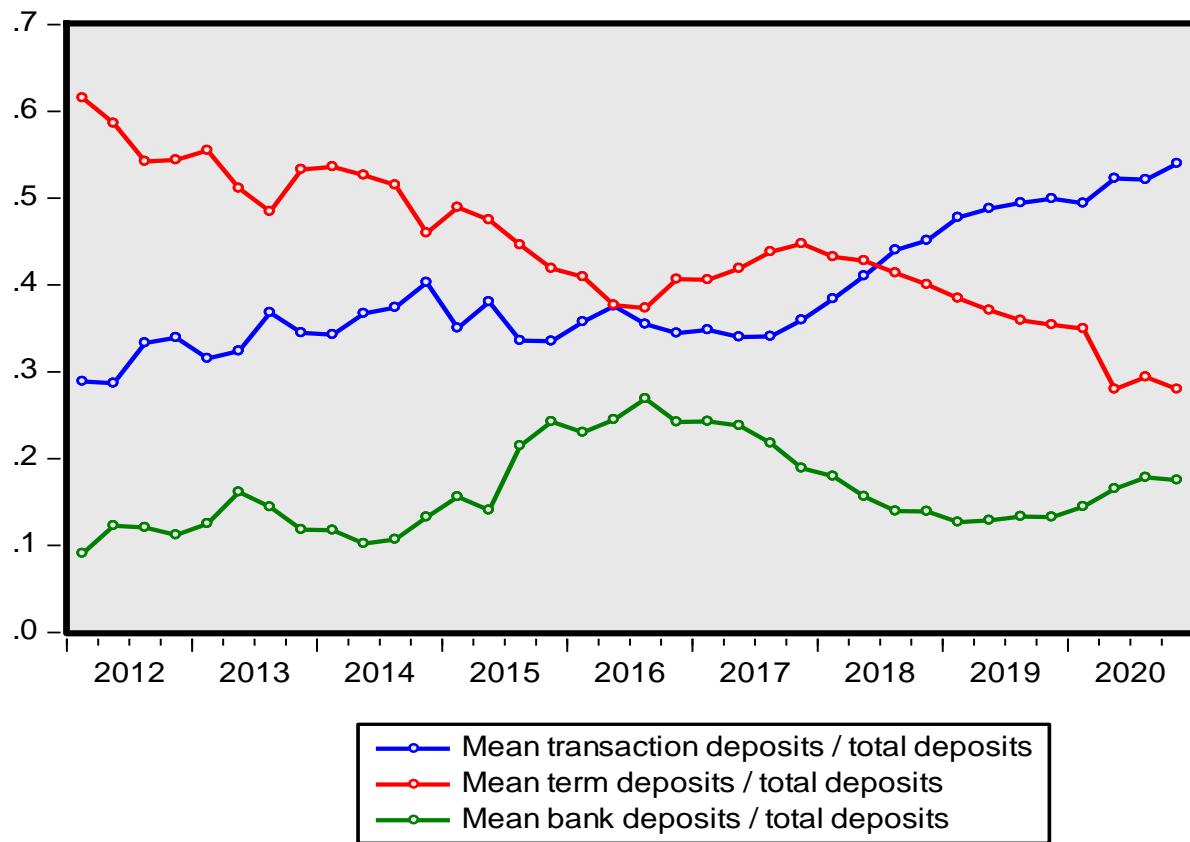


يلاحظ في الشكل السابق أن متوسط نسبة القروض إلى الأصول شهد انخفاضاً كبيراً خلال عام 2012، ومن ثم استمر في الانخفاض ولكن بوتيرة أقل حدة من عام 2013 وحتى عام 2017، حيث كان هناك ارتفاع تدريجي في هذه النسبة في عام 2018 وبداية عام 2019، لتعود بعدها للانخفاض في نهاية عام 2019 واستمر ذلك في عام 2020.

ويبين الشكل رقم (3) التمثيل البياني لكل من متوسط الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع، متوسط الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع، ومتوسط ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع.

**الشكل رقم (3)**

التمثيل البياني لمتوسطات للمتغيرات المستقلة



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج Eviews.

يلاحظ في الشكل السابق ارتفاعاً تدريجياً لمتوسط نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع (باللون الأزرق) طوال الفترة الزمنية الممتدة من 2012 حتى 2020 مع توقف مؤقت لهذا الاتجاه بين عامي 2016 و 2017 عاد بعدها للارتفاع. وبالنسبة لمتوسط الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع (باللون الأحمر)، نلاحظ انخفاضاً تدريجياً خلال الفترة المدروسة مع ارتفاعات طفيفة مؤقتة عاد المتوسط بعدها للانخفاض. أما متوسط ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع (باللون الأخضر) فشهد ارتفاعاً تدريجياً انطلاقاً من عام 2012 وحتى بداية 2016 مع توقف مؤقت خلال هذه الفترة، ومن ثم بدأ بالانخفاض من نهاية عام 2016 وحتى عام 2019 ليعود بعدها للارتفاع بشكل خفيف في عام 2020.

### 3. اختبار استقرار السلسلة الزمنية باستخدام اختبار (ADF):

قام الباحث بإجراء اختبار ديكري فولر المطور (ADF) الذي يكشف عن وجود أو عدم وجود جذر وحدة، ولللازم للتعرف على مدى استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات المدروسة من أجل تجنب إجراء انحدار رأيف في حال عدم الاستقرار. تم إجراء الاختبار في ثلاثة حالات هي (Individual Intercept)، (None)، و (Individual Intercept and Trend).

تنص الفرضية الصفرية  $H_0$  للاختبار على أنه يوجد جذر وحدة للسلسلة الزمنية أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وتقبل هذه الفرضية عندما تكون القيمة الاحتمالية للاختبار أعلى من (0.05)، أما الفرضية البديلة  $H_1$  فتنص على أنه لا يوجد جذر وحدة للسلسلة الزمنية أي أن السلسلة الزمنية مستقرة وتقبل هذه الفرضية عندما تكون القيمة الاحتمالية للاختبار أصغر من (0.05).

تبين وجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية للمتغيرات الأربع عند المستوى كما هو موضح في الجدولين رقم (4) و (5)

**جدول 4 : نتائج اختبار (ADF)**

سلسلة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع		سلسلة الفروض إلى إجمالي الأصول		Level
Prob	Statistic	Prob	Statistic	
0.9162	13.556	0.0007	49.537	Individual Intercept
0.5209	20.9973	0.3774	23.4372	Individual Intercept and Trend
1	3.77043	0.000	72.8587	None

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

## جدول 5 : نتائج اختبار (ADF)

سلسلة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع		سلسلة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع		Level
Prob	Statistic	Prob	Statistic	
0.0414	34.7282	0.0909	31.2627	Individual Intercept
0.2719	25.5408	0.0651	32.7723	Individual Intercept and Trend
0.3942	23.1345	0.0002	54.0264	None

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

حيث أنه من خلال النظر للقيمة الاحتمالية للاختبار يظهر أن سلسلة القروض إلى إجمالي الأصول لا تستقر في حالة (Individual Intercept and Trend)، وسلسلة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لا تستقر في الحالات الثلاثة، وسلسلة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع لا تستقر في حالي (Individual Intercept) و (Individual Intercept and Trend) ولا تستقر في حالي (None).

وبالتالي تمأخذ المتغيرات المستقلة كلها عند الفرق الأول (1<sup>st</sup> Difference)، أما المتغير التابع فبدل أحده عند الفرق الأول تم توليد متغير مستقل جديد هو المتغير التابع نفسه مع تباطؤ (Lag) ربع واحد<sup>18</sup>. وتبين عند إعادة اختبار (ADF) أن المتغيرات الأربع مستقرة عند الفرق الأول (1<sup>st</sup> Difference) كما يظهر في الجداول رقم (6، 7، 8، 9).

## جدول 6 : نتائج اختبار (ADF)

سلسلة القروض إلى إجمالي الأصول		First Difference
Prob	Statistic	
0.000	118.549	Individual Intercept
0.000	111.964	Individual Intercept and Trend
0.000	164.965	None

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

<sup>18</sup>  $D(X) = X_t - X_{t-1}$

**جدول 7 : نتائج اختبار (ADF)**

سلسلة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع		First Difference
Prob	Statistic	
0.000	142.064	Individual Intercept
0.000	117.249	Individual Intercept and Trend
0.000	198.089	None

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

**جدول 8 : نتائج اختبار (ADF)**

سلسلة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع		First Difference
Prob	Statistic	
0.000	137.143	Individual Intercept
0.000	110.543	Individual Intercept and Trend
0.000	192.664	None

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

**جدول 9 : نتائج اختبار (ADF)**

سلسلة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع		First Difference
Prob	Statistic	
0.000	120.009	Individual Intercept
0.000	94.0076	Individual Intercept and Trend
0.000	186.129	None

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

## نماذج التقدير:

### 1. تحديد النموذج الأنسبي:

تم تقدير نموذج الانحدار التجمعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، كما تم استخدام طريقة المرربعات الصغرى العادلة (OLS) في تقدير الانحدار.

قام الباحث بإدخال الفرق الأول للمتغيرات المستقلة (الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع، الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع، وودائع المصارف إلى إجمالي الودائع) مع تباطؤ ربع واحد وذلك لقياس أثر التغير في هيكل الودائع للفترة السابقة على المتغير التابع (القروض إلى إجمالي الأصول)، وجاءت نتائج الانحدار للنماذج الثلاثة على النحو التالي:

**جدول 10 : نتائج التقدير وفق النماذج: REM، FEM، PRM**

Dependent Variable: القروض إلى إجمالي الأصول

Method: Panel Least Squares

Periods included: 34

Cross-sections included: 11

Total panel (unbalanced) observations: 357

نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجمعي	البيان	
0.353725	0.35179	0.353725	D(Transaction deposits / total deposits(-1))	Coefficient
0.276673	0.277569	0.276673	D(term deposits / total deposits(-1))	
0.274373	0.272465	0.274373	D(bank deposits / total deposits(-1))	
0.929475	0.879707	0.929475	Loans / total assets(-1)	
0.007752	0.018213	0.007752	C	
0.080458	0.080494	0.081345	D(Transaction deposits / total deposits(-1))	Std. Error
0.084079	0.084128	0.085006	D(term deposits / total deposits(-1))	
0.080296	0.080323	0.081181	D(bank deposits / total deposits(-1))	
0.014088	0.01931	0.014244	Loans / total assets(-1)	
0.00336	0.004369	0.003405	C	

نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميمي	البيان	
4.396408	4.370402	4.348474	D(Transaction deposits / total deposits(-1))	t-Statistic
3.290638	3.299383	3.254761	D(term deposits / total deposits(-1))	
3.417019	3.392124	3.379764	D(bank deposits / total deposits(-1))	
65.97489	45.55661	65.25557	Loans / total assets(-1)	
2.301638	4.169092	2.276543	C	
0	0	0	D(Transaction deposits / total deposits(-1))	
0.0011	0.0011	0.0012	D(term deposits / total deposits(-1))	
0.0007	0.0008	0.0008	D(bank deposits / total deposits(-1))	
0	0	0	Loans / total assets(-1)	
0.0219	0	0.0234	C	
0.924333	0.928077	0.924333	R-squared	Prob.
0.923473	0.925133	0.923473	Adjusted R-squared	
0.203168	0.203168	0.203168	Mean dependent var.	
0.108942	0.108942	0.108942	S.D. dependent var.	
0.030137	0.029808	0.030137	S.E. of regression	
0.3197	0.303882	0.3197	Sum squared resid	
-	755.2292	746.1711	Log likelihood	
1074.993	315.2211	1074.993	F-statistic	
0	0	0	Prob (F-statistic)	
1.63701	1.643448	1.63701	Durbin-Watson stat	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

لتحديد النموذج الأنساب من بين نماذج التحليل، قام الباحث باختبار النماذج السابقة للمفاضلة والاختيار بينها، حيث تم أولاً إجراء اختبار (Hausman test) للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، ويقوم هذا الاختبار على الفرضية الصفرية  $H_0$  القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنساب وتقبل هذه الفرضية عندما تكون القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من (0.05)، أما الفرضية البديلة  $H_1$  فتنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنساب وتقبل عندما تكون القيمة الاحتمالية للاختبار أصغر من (0.05). وأظهرت نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية للاختبار هي (0.0026)، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنساب كما هو مبين في الجدول رقم (11).

**جدول 11 : نتائج اختبار (Hausman test)**

Test	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	16.315631	4	0.0026
Estimated cross-section random effects variance is zero. تباین التأثیرات العشوائیة المقدرة هو 0			
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.			

بعد استبعاد نموذج التأثیرات العشوائیة، قام الباحث بالمقارنة بين كل من نموذج الانحدار التجمیعی ونموذج التأثیرات الثابتة عن طريق إجراء اختبار (Redundant Fixed Effects – Likelihood ratio) الذي تنص فرضیته الصفریة  $H_0$  على أن نموذج التأثیرات الثابتة غير ضروري، وفرضیته البديلة على أن نموذج التأثیرات الثابتة هو الأنسب. وقد أظهرت النتائج أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من (0.05)، وبالتالي تقبل الفرضیة الصفریة، أي أن نموذج التأثیرات الثابتة غير ضروري ونموذج الأنسب هو نموذج الانحدار التجمیعی كما هو مبين في الجدول رقم (12).

**جدول 12: نتائج اختبار Redundant Fixed Effects – Likelihood ratio**

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.7803	(10,342)	0.0629
Cross-section Chi-square	18.116294	10	0.053

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

## 2. النموذج المعدل:

بعد اختيار النموذج الأنسبي، وبالعودة إلى نموذج الانحدار التجمعي في الجدول رقم (10)، قام الباحث بإجراء تحليل لبواقي النموذج، حيث تبين أن بواقي النموذج غير خاضعة للتوزيع الطبيعي، وأن هناك ارتباطاً فريداً لبواقي النموذج بين المصادر المدروسة، أي أنه بالرغم من قيمة معامل التحديد المرتفعة والقيمة الاحتمالية ل(Durbin- F-statistic) التي تدل على معنوية معامل التحديد عند مستوى دلالة (0.05)، و قيمة اختبار Watson) الواقعة ضمن المجال المقبول (2.5-1.5)، لا يمكن القول أن النموذج يفسر العلاقة بين المتغيرات بشكل جيد.

ولحل هذه المشكلة في النموذج، قام الباحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) بدلاً من المربعات الصغرى العادية (OLS)، مع إضافة أوزان للنموذج (Cross-Section SUR) من أجل تحسين اختبارات البوافي. وكانت نتائج الانحدار للنموذج المعدل على النحو التالي:

**جدول 13 : نتائج نموذج الانحدار المعدل**

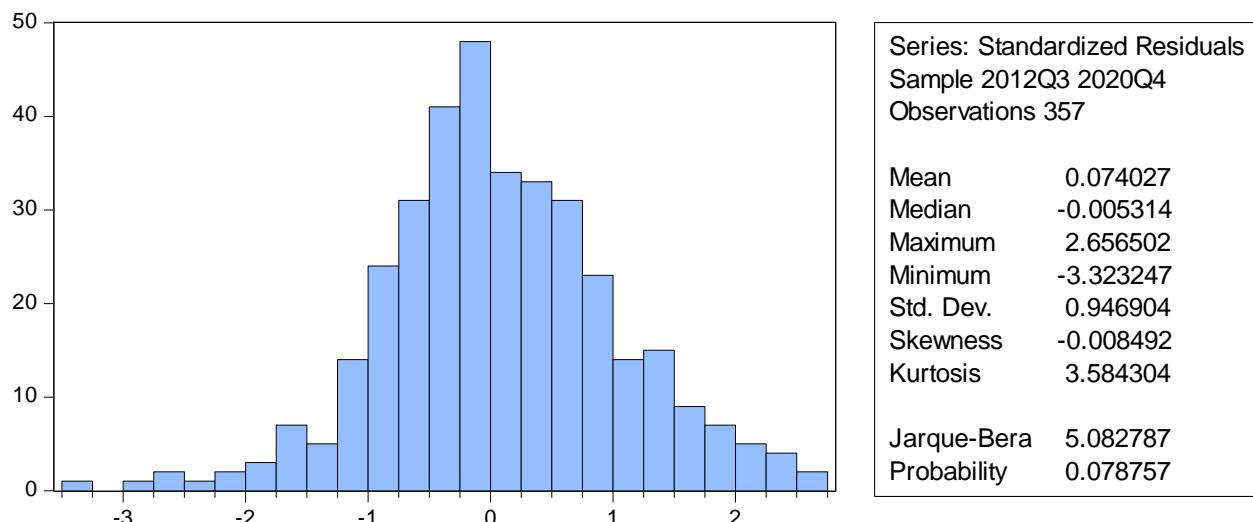
Dependent variable: Loans_t_Assets				
Method: Panel EGLS (Cross-Section SUR)				
Sample: 2012 Q3 2020 Q4				
Periods included: 34				
Cross-sections included: 11				
Total panel (unbalanced) observations: 357				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.000	5.019755	0.067973	0.341209	D(Transaction deposits / total deposits(-1))
0.0001	4.084912	0.071136	0.290586	D(term deposits / total deposits(-1))
0.0001	4.065994	0.069774	0.283702	D(bank deposits / total deposits(-1))
0.000	111.7253	0.00844	0.942921	Loans / total assets(-1)
0.8267	0.219143	0.002203	0.000483	C
4.247827	Mean dependent var.	0.975489		R-squared
5.72147	S.D. dependent var.	0.97521		Adjusted R-squared
318.9284	Sum squared resid	0.951865		S.E. of regression
1.770186	Durbin-Watson stat	3502.173		F-statistic
		0.000		Prob (F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحث بـالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes

عند تحليل بوافي النموذج المعدل تبين أن بوافي تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث كانت القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque Bera أكبر من (0.05) كما هو مبين في الشكل رقم (4)، أي أنها ناقب الفرضية الصفرية التي تنص على أن البيانات خاضعة للتوزيع الطبيعي.

**الشكل رقم (4).**

#### الإحصاءات الوصفية لبوافي نموذج الانحدار المعدل



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

وعند إجراء اختبار الارتباط الفردي لبوافي النموذج المرجحة (Cross-Section Dependence Test) الذي تنص فرضيته الصفرية  $H_0$  على أنه لا يوجد ارتباط فردي بين بوافي النموذج، وفرضيته البديلة  $H_1$  على أنه يوجد ارتباط فردي بين بوافي النموذج، تبين أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من (0.05) كما هو واضح في الجدول رقم (14)، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية، أي أنه لا يوجد ارتباط فردي بين بوافي النموذج.

**جدول 14 : نتائج اختبار Cross-Section Dependence Test**

Residual Cross-Section Dependence Test		
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals		
Test	Statistic	Prob
Pesaran CD	1.091670	0.2750

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

كما أن قيمة اختبار (Durbin-Watson) كانت (1.770186)، وهي قيمة تقع ضمن المجال المقبول عادة (1.5 – 2.5)، أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للسلسلة الزمنية لبواقي النموذج ( $\hat{\epsilon}_t = \phi\epsilon_{t-1}$ ).

يبين الجدول رقم (15) أن البواقي تستقر عند المستوى (Level) في الحالات الثلاث، حيث كانت القيمة الاحتمالية لاختبار (ADF) أصغر من (0.05)، وبهذا ينفي التمثيل البياني لبواقي.

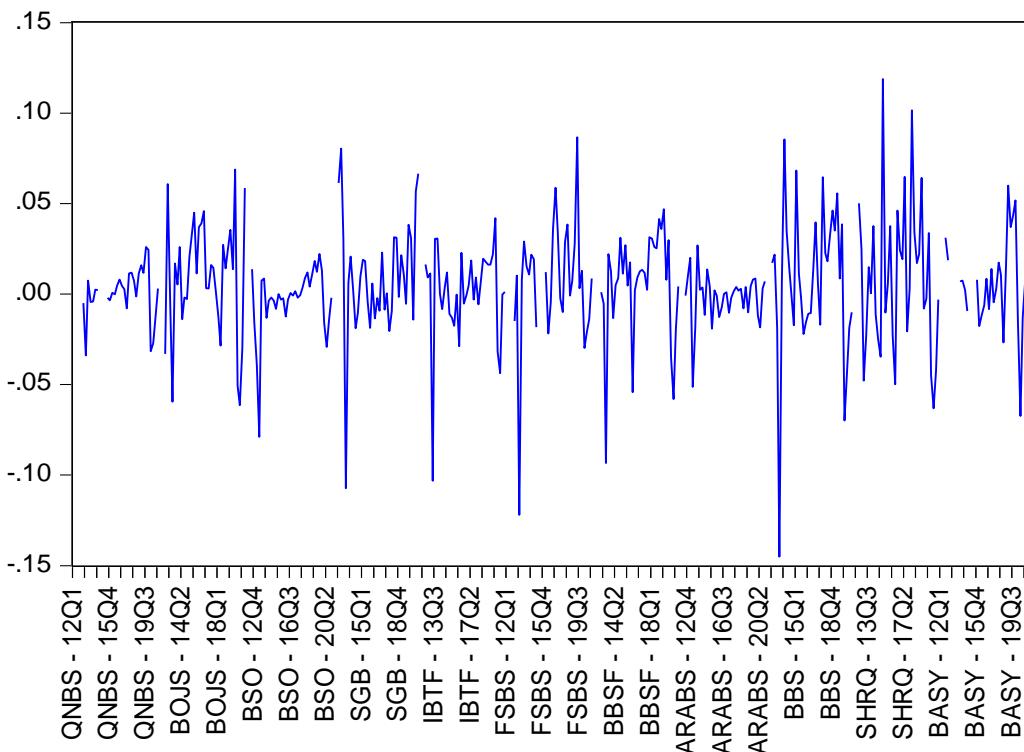
### جدول 15: نتائج اختبار (ADF) لسلسلة بواقي النموذج

Prob.	Statistic	Level
0.000	139.666	Individual Intercept
0.000	110.974	Individual Intercept and Trend
0.000	201.318	None

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

### الشكل رقم (5)

التمثيل البياني لبواقي نموذج الانحدار المعدل



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

## اختبار فرضيات البحث

من خلال إجراء الانحدار الخطي المتعدد باستخدام أسلوب المربعات الصغرى العامة (GLS) مع وضع أوزان (Cross Section SUR)، وبالنظر إلى قيمة ومعنى معاملات الانحدار لكل من المتغيرات المستقلة في الجدول رقم (13)، تبين وجود علاقة معنوية بين النمو في نسب الودائع الجارية والأجلة وودائع المصارف إلى إجمالي الودائع، وحجم الإقراض المصرفية ممثلاً بنسبة بالقروض إلى إجمالي الأصول.

وقد بلغ معامل التحديد المعدل للانحدار (Adjusted R-squared) 97.521% وكانت معنوية التقدير إجمالاً جيدة (Prob. F-statistic = 0.000)، مما يشير إلى أن 97.521% من التغيرات في نسبة القروض إلى إجمالي الأصول يمكن تفسيرها عن طريق نموذج الانحدار الذي تم تقادره.

وقد أخذت معادلة الانحدار الصيغة التالية:

$$\text{loans/assets} = 0.000483 + (0.341209 \times \text{trandep}) + (0.290586 \times \text{termdep}) + (0.283702 \times \text{bankdep}) + (0.942921 \times \text{loans/assets}(-1))$$

حيث: loans/assets هو نسبة القروض إلى إجمالي الأصول مأخوذاً بتباطؤ ربع واحد  
trandep هو الفرق الأول لنسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع بتباطؤ ربع واحد  
termdep هو الفرق الأول لنسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع بتباطؤ ربع واحد  
bankdep هو الفرق الأول لنسبة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع بتباطؤ ربع واحد

## النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. هناك أثر إيجابي ومحظوظ لنمو نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع في الربع السابق على معدل الإقراض المصرفية في الربع الحالي.
2. هناك أثر إيجابي ومحظوظ لنمو نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع في الربع السابق على معدل الإقراض المصرفية في الربع الحالي.
3. هناك أثر إيجابي ومحظوظ لنمو نسبة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع في الربع السابق على معدل الإقراض المصرفية في الربع الحالي.

## تفسير النتائج:

تعتبر الودائع الجارية أكثر الودائع استقراراً في الدول التي فيها جهاز مصرفي متقدم بالإضافة لعدم اضطرار المصارف لدفع الفائدة عليها، وبالتالي الزيادة في نسبة هذه الودائع تزيد من قدرة وحافظ المصارف على الإقراض. ولكن يوجد شك بمدى استقرارية الودائع الجارية في سوريا بسبب ضعف الوعي المصرفي في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية (بطاقات الإنتمان) في تسوية المعاملات، أي بمعنى آخر سيعرض هذا الوعي الضعيف الودائع الجارية إلى احتمال السحب مما يجعلها أقل استقراراً. من المتوقع أن انخفاض استقرارية الودائع الجارية في المصارف السورية يجعلها -وبشكل مخالف للقطاع المصرفي في الدول المتقدمة- من أقل أنواع الودائع المستخدمة لتمويل القروض. ولكن بالعودة إلى النتائج في جدول الانحدار رقم (13)، نجد أن معامل الانحدار المرتبط بنسبة الودائع الجارية يؤثر بشكل إيجابي في شرح التغيرات في معدل الإقراض وهذا على عكس ما كان متوقعاً.

فيما يتعلق بمكون هيكل الودائع الآخر وهو الودائع الآجلة، فمن المتوقع أن تسهم بشكل إيجابي في زيادة قدرة المصارف على الإقراض. هذا الأمر مفهوم بالنظر إلى أنه كلما زادت آجال هذه الودائع كلما زادت قدرة المصرف على توقع مواعيد وحجم المسحوب منها، وهذا يساعد المصرف على صياغة سياسة مستقرة للإقراض. وبالنظر إلى النتائج في جدول الانحدار رقم (13)، نجد أن معامل الانحدار المرتبط بنسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع يؤثر إيجابياً في تفسير التغيرات في نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

أما بالنسبة لمكون ودائع المصارف لدى بعضها، فعادة ما تل JACK المصارف التجارية إلى إيداع جزء من أموالها لدى المصارف الأخرى العاملة في السوق المصرفي، وذلك من أجل إدارة عملياتها اليومية المشتركة بين بعضها، وهذا الأمر مفهوم إذا ذكرنا أن وديعة كل مصرف لدى مصرف آخر هي بمثابة أصل سائل للمصرف المودع. ولكن بالنسبة للمصرف المستقبل للوديعة تعتبر الوديعة غير مستقرة لأنها معرضة للسحب دائمًا، وبالتالي من المتوقع أنه كلما زادت الأهمية النسبية لهذه الودائع بالنسبة للودائع الأخرى، كلما انخفضت قدرة المصرف على الإقراض، ولكن بالنظر إلى معامل الانحدار المرتبط بنسبة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع في جدول الانحدار رقم (13)، نجد أنه يدخل معادلة الانحدار بقيمة موجبة وذات دلالة إحصائية، أي أن التغيرات في هذا المتغير ساهمت بشكل إيجابي في شرح التغيرات في المتغير التابع وهذا عكس المتوقع.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بالقول أن زيادة تعاون المصارف فيما بينها تساهم في تحسين مستوى الثقة في السوق المصرفية مما يشجع المصارف على انتهاءج سياسة إقراض أفضل.

وعلى الرغم من الارتفاع التدريجي لمتوسط نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع ومتوسط ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع كما هو موضح في الشكل رقم (3)، فقد استمر متوسط نسبة القروض إلى إجمالي الأصول بالانخفاض خلال سنوات الدراسة (الشكل رقم 2)، أي أن الأثر الإيجابي لكل من هذين المتغيرين على معدل الإقراض لم يشكل حافزاً كافياً لدى المصارف التجارية السورية لزيادة معدلات الإقراض لديها، ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب منها:

- انخفاض الوعي المصرفي من ناحية الطلب على القروض، حيث أن قطاع الشركات في سوريا يعاني من ضعف واضح في قدرته على إقناع القطاع المصرفي في جدو مشاريعه. كما أنه لا يمكن إهمال دور الحرب في سوريا في تخفيض ثقة القطاعات الاقتصادية بين بعضها.
- انخفاض مستوى دخل الأفراد مما سبب خوفاً لدى المصارف من مخاطر عدم السداد في حال منحها القروض.
- عدم مراعاة أسعار الفائدة في سوريا لم يساعد المصارف والمقرضين على حد سواء في فهم أو عكس مستويات عدم التأكيد الكبيرة (سعر الصرف المتقلب ومعدلات التضخم المرتفعة) في هامش سعر الفائدة الذي يجب تطبيقه على الإنتمان (الودائع والقروض).

## الخاتمة والتوصيات:

اهتم هذا البحث بدراسة الآلية التي تساهم فيها مكونات هيكل الودائع المصرفية في شرح التغيرات في حجم القروض المصرفية المنوحة . ركز الإطار النظري على إيضاح مفهوم الوساطة المالية كمقدمة لفهم دور المصارف التجارية في تحويل الودائع إلى قروض أو العكس (خلق الإنتمان)، حيث اهتم المبحث الأول بشرح المشاكل المرتبطة بهذه الوظيفة وبالخصوص مشكلة المعلومات الغير متاحنة قبل أن يتناول بالتفصيل أنواع مصادر واستخدامات الأموال المصرفية. وناقش المبحث الثاني للإطار النظري فكرة تحويل الأجل وعملية خلق الإنتمان قبل أن يختتم بإيضاح المخاطر أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

هذه المباحث كانت ضرورية لفهم مشكلة البحث الرئيسية المتمثلة في فهم الدور الذي تلعبه مكونات الودائع المصرفية في تفسير سياسة الإقراض لدى المصارف التجارية في سوريا.

بدأ الإطار التطبيقي للبحث بعرض الإحصاءات الوصفية والتوزيعي للمتغيرات قبل الدراسة (نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع؛ نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع؛ نسبة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع؛ نسبة القروض إلى إجمالي الأصول). أظهرت نتائج الإحصاءات الوصفية والتوزيعي للمتغيرات أن معدل الإقراض في المصارف التجارية الخاصة في سوريا انخفض تدريجياً من حوالي (41%) من إجمالي الأصول في عام 2012 إلى حوالي (13%) في عام 2020. أما فيما يتعلق بنسب مكونات الودائع المصرفية إلى إجمالي الودائع، أظهرت النتائج ارتفاعاً تدريجياً لنسبة الودائع الجارية من حوالي (29%) عام 2012 إلى من يقرب (55%) عام 2020، وشهدت نسبة الودائع الآجلة انخفاضاً تدريجياً من حوالي (62%) عام 2012 إلى أقل من (30%) عام 2020. أما ودائع المصارف، فقد أخذت طابعاً متقلباً، فبعد أن بدأت بنسبة (9%) عام 2012، ارتفعت إلى أعلى من (25%) في عام 2016 لتعود لانخفاض بعدها حيث وصلت لحوالي (20%) في عام 2020.

بعد الحصول على نتائج الإحصاءات الوصفية والتوزيعي للمبيانات من نوع (Panel) إلى نموذج انحدار خطى متعدد (MLR) بعد أن تم إدخال القيم المتباينة لنسبة القروض إلى إجمالي الأصول كمتغير مستقل بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة الأخرى (نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع؛ نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع؛ نسبة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع). وتم استخدام أسلوب المربعات الصغرى العامة (GLS) مع استخدام أوزان (Cross-Section SUR) في تقدير هذا النموذج.

أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار أن المتغيرات المستقلة الثلاثة ساهمت بشكل إيجابي في شرح التغيرات في المتغير التابع (نسبة القروض إلى إجمالي الأصول) عند مستوى دلالة (5%). كان معامل الانحدار المرتبط بنسبة الودائع الجارية هو الأعلى (0.341209)، وتلاه معامل الانحدار المرتبط بنسبة الودائع الآجلة (0.290586)، بينما كان معامل الانحدار المرتبط بنسبة ودائع المصارف هو الأدنى (0.283702).

يمكن تفسير هذه النتائج أنه على الرغم من انخفاض الوعي المصرفى المرتبط باستخدام الودائع الجارية في سوريا إلا أن ذلك لم يمنعها من القيام بدور إيجابي في دعم سياسة الإقراض في المصارف السورية. نفس الأمر ينطبق على المساعدة الإيجابية للودائع الآجلة في تحفيز المصارف على زيادة الإقراض. كما أن تعاون المصارف بين بعضها والمتمثل في نسبة ودائع المصارف (Interbank Deposits) يساهم في زيادة مرونة المصارف في منح القروض.

بالرغم من الأثر الإيجابي والدلاله الإحصائية المرتفعة للمتغيرات المستقلة، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لزيادة حافز المصارف التجارية السورية على زيادة معدل إقراضها خلال سنوات الدراسة كما هو واضح في الإحصاءات الوصفية والتوزيع البياني، حيث هناك تراجع تدريجي في معدلات الإقراض، الأمر الذي يمكن تفسيره بعده أسباب منها انخفاض الوعي المصرفي من ناحية الطلب على القروض، وخوف المصارف من مخاطر عدم السداد مع انخفاض مستوى دخل الأفراد، وعدم مرونة أسعار الفائدة في ظل مستويات عدم التأكيد الكبيرة (سعر الصرف المتقلب ومعدلات الفائدة المرتفعة).

من هنا يوصي الباحث بإجراء تعديلات على السياسة النقدية المتبعة في سوريا خاصة فيما يتعلق بمرونة أسعار الفائدة وفي خلق نظام تأمين فعال على الودائع. ومن ناحية أخرى لا بد من دعم قطاع الشركات وتحفيزه على اتباع أنشطة استثمارية واعدة مما يساعد بدوره على تحسين الثقة بين القطاع المصرفي وقطاع الشركات في سوريا.

إن النتائج التي توصل إليها الباحث من الممكن أن تشكل قاعدة لإجراء أبحاث إضافية تأخذ بعين الاعتبار متغيرات الاقتصاد الكلي ودمجها مع المتغيرات قيد الدراسة. كما أن القيام بتحليل أعمق لمكونات القروض في المصارف التجارية من شأنه أن يعزز النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث.

## المراجع

أولاً – مراجع باللغة الأجنبية:

### 1) Books:

1. Rothbard, Muray. **The Mystery of Banking**. USA, 1983.
2. Heffernan, Shelagh. **Modern Banking**. England, 2005.
3. Howells, Peter & Keith Bain. **Financial Markets and Institutions**. 5<sup>th</sup> Ed. England, 2007.
4. Gomez, Gertrude & Anil Clifford. **Financial Markets, Institutions and Financial Services**. India, 2008.
5. K.Dilley, Deborah. **Essentials of Banking**. Canada, 2008.
6. Van Gestel, Tony & Bart Baesens. **Credit Risk Management**. England, 2009.
7. **Commercial Banks Examination Manual**. Section 3000.1, Deposit Account, USA, 2011.
8. Muraleedharan. **Modern banking (Theory and Practice)**. India, 2014.
9. Cecchetti, Steve & Kim Schoenholtz. **Money, Banking, and Financial Markets**. 5<sup>th</sup> Ed. USA, 2017.
10. Shekhar, Lekshmy. **Banking Theory**. India, 2018.
11. Mishkin, Frederick. **The Economics of Money, Banking and Financial Markets**. 12<sup>th</sup> Ed. USA, 2019.

### 2) Periodicals:

1. Hossain, Belal et al. “Deposit behavior and its impact on loans”, **Journal of economic cooperation and development**. 34, 4, 2013.
2. A. Werner, Richard. “A lost century in economics: Three theories of Banking and the conclusive evidence”, **International Review of Financial Analysis**. Vol 46, 2016.
3. Girotti, Mattia. “The effects of monetary policy on the composition of bank deposits and on loan supply”, **Rue de la Banque**. No. 59, 2018.
4. Drechsler, Itamar et al. “Banking on Deposits: Maturity Transformation without Interest Rate Risk”, **The Journal of Finance**. Vol.76, No.3, 2021.

### 3) Work Papers:

1. Gorton, Gary & Andrew Winton. "Financial Intermediation", National Bureau of Economic Research, Working Paper 8928, 2002.
2. Scholtens, Bert & Dick van Wensveen. "The Theory of Financial Intermediation", SUERF – The European Money and Finance Forum, 2003.
3. McLeay, Michael et al. "Money Creation in the modern economy", 2014.
4. Park, Hyunggeun et al. "Evaluation on the usefulness of the loan-to-deposit ratio regulation", 2015.
5. European semester thematic factsheet, Banking sector and financial stability, 2017.
6. Bologna, Pierluigi. "Banks' maturity transformation: risk, reward, and policy", **European Systemic Risk Board**, Working paper series No63, 2018.

ثانياً – مراجع باللغة العربية:

#### المقالات والأطروحتات:

1. حمود، أنيس وآخرون، "تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الأداء المصرفي"، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس عشر 2008، ص 93-109.
2. النويران، ظاهر، "قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الأردنية (دراسة حالة بنك القاهرة – عمان)" ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ، العدد السابع، 2019، ص 120-138.
3. بن بوزيد، سليمان، "النمذجة القياسية لتأثير حجم الودائع على الأداء الإئتماني للبنوك التجارية" ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية – 27(1)، الجزائر، ص 64-81.

#### الموقع الإلكتروني:

الموقع الإلكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية: [www.dse.gov.sy](http://www.dse.gov.sy)

الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية: [www.scfms.org.sy](http://www.scfms.org.sy)

الموقع الإلكتروني لمصرف سوريا المركزي: [www.cb.gov.sy](http://www.cb.gov.sy)

**الملحق: ملحق رقم (1): بيانات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كنسب مؤدية في المصادر المدروسة.**

ARABS				التاريخ		BOS				التاريخ	
ودائع مصارف	ودائع آجلة	ودائع جاربة	قروض			ودائع مصارف	ودائع آجلة	ودائع جاربة	قروض		
7.7%	69.6%	22.7%	54.2%	الربع الأول	2012	2.4%	63.2%	32.8%	27.6%	الربع الأول	2012
0.3%	74.9%	24.9%	50.6%		2012	1.6%	65.1%	31.3%	27.3%	الربع الثاني	
2.3%	68.0%	29.7%	47.9%		2012	0.4%	59.0%	38.4%	27.0%	الربع الثالث	
2.3%	65.8%	31.9%	46.5%		2012	0.7%	57.7%	39.3%	24.3%	الربع الرابع	
1.4%	65.0%	33.6%	46.0%	الربع الأول	2013	17.3%	46.6%	34.1%	19.0%	الربع الأول	2013
2.2%	59.7%	38.1%	38.3%		2013	26.3%	38.6%	33.7%	9.8%	الربع الثاني	
1.4%	60.6%	38.0%	34.6%		2013	27.4%	37.4%	33.9%	10.1%	الربع الثالث	
0.8%	63.9%	35.2%	35.4%		2013	25.7%	38.3%	34.2%	10.5%	الربع الرابع	
1.0%	64.0%	35.0%	33.5%	الربع الأول	2014	26.9%	34.2%	37.2%	8.5%	الربع الأول	2014
1.1%	60.7%	38.2%	32.0%		2014	26.0%	36.1%	36.1%	7.9%	الربع الثاني	
0.7%	55.3%	44.1%	29.2%		2014	23.1%	36.4%	38.6%	7.2%	الربع الثالث	
6.1%	50.5%	43.4%	29.3%		2014	24.2%	35.6%	38.4%	6.6%	الربع الرابع	
3.8%	52.5%	43.7%	28.0%	الربع الأول	2015	28.3%	33.9%	36.1%	5.4%	الربع الأول	2015
8.9%	47.8%	43.3%	24.6%		2015	30.0%	33.1%	35.3%	5.1%	الربع الثاني	
6.1%	47.5%	46.5%	23.4%		2015	30.7%	32.8%	35.1%	4.5%	الربع الثالث	
6.2%	47.7%	46.1%	22.2%		2015	31.2%	33.3%	34.1%	4.1%	الربع الرابع	
8.0%	43.5%	48.6%	19.7%	الربع الأول	2016	31.0%	32.1%	35.8%	2.6%	الربع الأول	2016
10.2%	41.5%	48.3%	18.0%		2016	32.9%	31.2%	34.8%	2.4%	الربع الثاني	
10.0%	40.0%	50.1%	17.0%		2016	32.3%	32.3%	34.3%	2.3%	الربع الثالث	
9.4%	41.0%	49.5%	16.3%		2016	33.3%	31.9%	33.6%	2.1%	الربع الرابع	
9.3%	42.7%	48.1%	14.3%	الربع الأول	2017	32.1%	31.8%	34.9%	2.2%	الربع الأول	2017
8.2%	45.2%	46.6%	13.3%		2017	32.9%	31.2%	34.8%	1.9%	الربع الثاني	
6.8%	46.2%	47.0%	12.6%		2017	32.2%	29.9%	36.7%	1.8%	الربع الثالث	
1.0%	49.4%	49.6%	12.4%		2017	29.7%	29.1%	39.8%	2.2%	الربع الرابع	
0.4%	44.3%	55.2%	12.1%	الربع الأول	2018	28.0%	29.9%	40.6%	3.1%	الربع الأول	2018
0.4%	39.9%	59.7%	12.0%		2018	27.1%	29.2%	42.2%	4.2%	الربع الثاني	
0.3%	32.1%	67.5%	10.8%		2018	25.6%	29.2%	43.6%	4.5%	الربع الثالث	
0.2%	29.9%	69.9%	11.1%		2018	22.1%	29.3%	46.5%	5.5%	الربع الرابع	
0.2%	28.3%	71.5%	9.6%	الربع الأول	2019	17.5%	23.5%	56.5%	7.1%	الربع الأول	2019
0.2%	27.0%	72.8%	9.6%		2019	21.5%	21.1%	54.6%	8.3%	الربع الثاني	
0.2%	26.6%	73.2%	10.0%		2019	15.8%	22.7%	58.4%	9.9%	الربع الثالث	
0.2%	26.0%	73.8%	10.3%		2019	14.2%	23.0%	59.5%	10.8%	الربع الرابع	
2.1%	25.4%	72.4%	8.6%	الربع الأول	2020	17.2%	24.4%	56.0%	8.7%	الربع الأول	2020
3.5%	24.5%	72.0%	6.3%		2020	15.6%	26.2%	56.5%	5.4%	الربع الثاني	
2.6%	24.6%	72.8%	6.2%		2020	16.5%	24.4%	57.4%	4.0%	الربع الثالث	
1.3%	22.5%	76.2%	6.7%		2020	16.8%	23.9%	57.6%	3.7%	الربع الرابع	

QNBS					التاريخ	BOJS					التاريخ
ودائع مصارف	ودائع آجلة	ودائع جارية	قرض	قرض		ودائع مصارف	ودائع آجلة	ودائع جارية	قرض		
0.0%	62.0%	38.0%	13.2%	الربع الأول	2012	9.4%	65.5%	25.1%	49.0%	الربع الأول	2012
NA	NA	NA	NA	الربع الثاني		5.0%	75.3%	19.7%	48.5%	الربع الثاني	
1.4%	49.6%	49.1%	11.0%	الربع الثالث		17.2%	65.4%	17.4%	42.3%	الربع الثالث	
6.1%	50.4%	43.5%	10.2%	الربع الرابع		17.3%	65.5%	17.2%	45.8%	الربع الرابع	
6.5%	56.7%	36.8%	8.9%	الربع الأول	2013	15.7%	57.1%	27.2%	42.5%	الربع الأول	2013
19.8%	44.0%	36.2%	4.7%	الربع الثاني		15.9%	66.1%	18.0%	34.7%	الربع الثاني	
18.9%	42.9%	38.2%	5.1%	الربع الثالث		18.3%	67.1%	14.6%	34.0%	الربع الثالث	
15.8%	45.7%	38.6%	4.5%	الربع الرابع		14.1%	62.0%	23.9%	32.4%	الربع الرابع	
15.1%	50.7%	34.2%	3.9%	الربع الأول	2014	18.2%	64.8%	17.1%	33.7%	الربع الأول	2014
11.7%	52.2%	36.1%	3.8%	الربع الثاني		16.1%	58.5%	25.3%	30.1%	الربع الثاني	
11.1%	51.9%	37.0%	3.9%	الربع الثالث		19.7%	63.7%	16.6%	28.7%	الربع الثالث	
NA	NA	NA	NA	الربع الرابع		17.0%	65.1%	17.8%	26.3%	الربع الرابع	
12.4%	52.5%	35.2%	2.5%	الربع الأول	2015	17.8%	59.9%	22.3%	27.0%	الربع الأول	2015
21.4%	47.3%	31.3%	2.9%	الربع الثاني		23.2%	51.9%	24.9%	28.9%	الربع الثاني	
24.7%	44.2%	31.1%	2.4%	الربع الثالث		33.2%	43.3%	23.5%	31.9%	الربع الثالث	
18.2%	48.4%	33.4%	1.9%	الربع الرابع		47.9%	33.6%	18.4%	31.1%	الربع الرابع	
17.6%	47.0%	35.4%	2.1%	الربع الأول	2016	51.0%	31.1%	17.9%	32.8%	الربع الأول	2016
20.3%	45.4%	34.2%	2.1%	الربع الثاني		51.1%	28.7%	20.2%	34.8%	الربع الثاني	
34.5%	39.7%	25.8%	2.4%	الربع الثالث		50.4%	28.6%	21.0%	37.5%	الربع الثالث	
29.0%	46.6%	24.4%	2.6%	الربع الرابع		46.5%	33.4%	20.0%	35.8%	الربع الرابع	
26.7%	48.5%	24.8%	2.9%	الربع الأول	2017	46.7%	31.0%	22.3%	34.1%	الربع الأول	2017
29.1%	44.4%	26.5%	3.1%	الربع الثاني		44.5%	36.4%	19.1%	33.9%	الربع الثاني	
26.5%	45.4%	28.1%	2.3%	الربع الثالث		41.3%	39.4%	19.3%	33.3%	الربع الثالث	
22.7%	45.7%	31.5%	3.4%	الربع الرابع		26.8%	50.1%	23.1%	31.6%	الربع الرابع	
21.2%	42.6%	36.2%	4.6%	الربع الأول	2018	29.5%	52.3%	18.2%	28.9%	الربع الأول	2018
20.0%	40.6%	39.4%	5.4%	الربع الثاني		17.1%	56.3%	26.6%	24.2%	الربع الثاني	
18.7%	37.4%	43.8%	5.2%	الربع الثالث		12.1%	51.4%	36.5%	26.1%	الربع الثالث	
17.5%	37.9%	44.6%	6.3%	الربع الرابع		10.5%	48.7%	40.8%	26.6%	الربع الرابع	
16.7%	36.1%	47.3%	7.7%	الربع الأول	2019	10.3%	46.9%	42.8%	27.8%	الربع الأول	2019
15.6%	33.6%	50.8%	8.6%	الربع الثاني		11.9%	40.4%	47.7%	30.0%	الربع الثاني	
17.7%	29.4%	52.8%	10.9%	الربع الثالث		14.2%	43.4%	42.4%	29.9%	الربع الثالث	
21.5%	30.6%	47.8%	12.9%	الربع الرابع		15.0%	43.9%	41.0%	34.8%	الربع الرابع	
28.6%	27.9%	43.5%	8.8%	الربع الأول	2020	16.2%	38.1%	45.7%	27.8%	الربع الأول	2020
35.5%	20.3%	44.2%	5.3%	الربع الثاني		22.1%	15.7%	62.2%	20.3%	الربع الثاني	
28.9%	21.4%	49.8%	3.9%	الربع الثالث		22.0%	27.1%	50.8%	17.0%	الربع الثالث	
29.7%	21.5%	48.8%	4.4%	الربع الرابع		16.6%	25.6%	57.8%	21.4%	الربع الرابع	

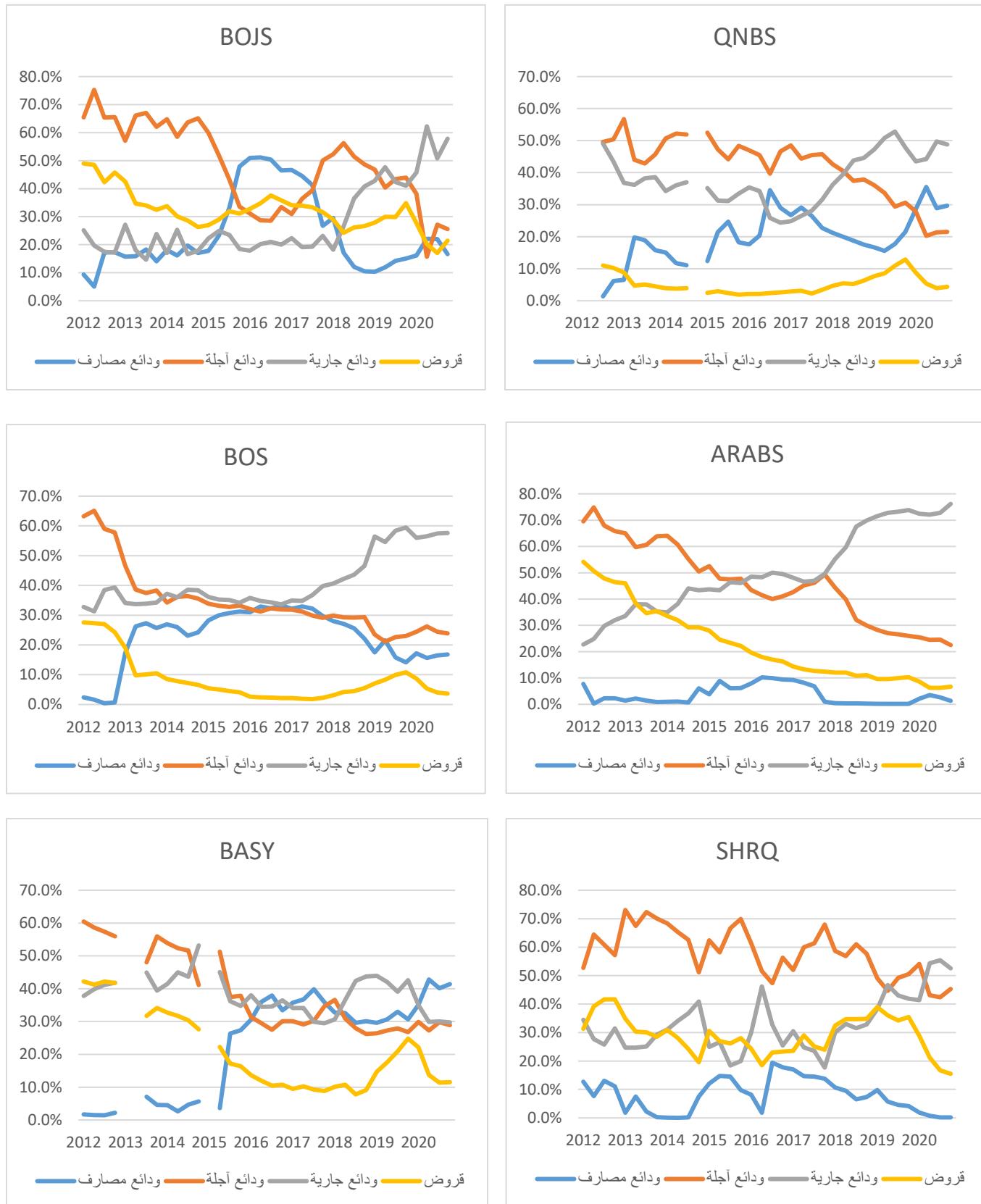
BBSF				التاريخ		IBTF					التاريخ	
ودائع مصارف	ودائع آجلة	ودائع جارية	قروض			ودائع مصارف	ودائع آجلة	ودائع جارية	قروض			
NA	NA	NA	NA	الربع الأول	2012	16.5%	57.7%	25.8%	48.2%	الربع الأول	2012	
1.4%	35.6%	63.0%	34.2%	الربع الثاني		14.4%	58.6%	27.0%	41.9%	الربع الثاني		
1.7%	38.8%	59.5%	33.4%	الربع الثالث		13.5%	55.2%	31.2%	41.3%	الربع الثالث		
2.8%	40.2%	57.0%	31.5%	الربع الرابع		15.7%	53.3%	31.0%	40.1%	الربع الرابع		
1.7%	40.0%	58.3%	29.1%	الربع الأول		16.4%	53.4%	30.3%	39.0%	الربع الأول		
2.9%	39.3%	57.8%	18.2%	الربع الثاني		16.1%	45.3%	38.6%	26.5%	الربع الثاني		
3.2%	23.0%	73.7%	19.4%	الربع الثالث		9.8%	51.4%	38.7%	28.5%	الربع الثالث		
3.1%	22.8%	74.0%	20.4%	الربع الرابع		5.6%	60.9%	33.6%	30.0%	الربع الرابع		
3.1%	22.8%	74.1%	17.9%	الربع الأول	2014	5.4%	60.4%	34.3%	28.1%	الربع الأول	2014	
1.9%	22.3%	75.8%	17.5%	الربع الثاني		5.8%	54.9%	39.4%	25.8%	الربع الثاني		
1.8%	20.3%	77.8%	17.5%	الربع الثالث		4.3%	56.2%	39.5%	25.0%	الربع الثالث		
1.7%	21.2%	77.1%	19.8%	الربع الرابع		4.8%	56.2%	39.0%	24.8%	الربع الرابع		
2.2%	20.1%	77.6%	19.8%	الربع الأول		5.2%	56.5%	38.3%	22.3%	الربع الأول		
2.1%	21.4%	76.5%	21.4%	الربع الثاني		7.7%	59.4%	32.9%	19.8%	الربع الثاني		
2.8%	20.5%	76.8%	20.7%	الربع الثالث		10.3%	57.7%	32.0%	16.6%	الربع الثالث		
2.0%	21.6%	76.4%	21.3%	الربع الرابع		12.6%	56.8%	30.6%	15.6%	الربع الرابع		
2.7%	21.1%	76.2%	14.7%	الربع الأول		14.6%	54.7%	30.7%	11.8%	الربع الأول		
2.9%	21.5%	75.6%	14.1%	الربع الثاني		16.6%	52.6%	30.8%	13.5%	الربع الثاني		
2.0%	21.7%	76.3%	14.2%	الربع الثالث	2016	15.3%	54.0%	30.7%	12.2%	الربع الثالث	2016	
2.6%	22.3%	75.1%	14.7%	الربع الرابع		14.4%	53.6%	32.0%	11.5%	الربع الرابع		
2.2%	23.4%	74.4%	15.2%	الربع الأول		13.7%	54.8%	31.5%	11.5%	الربع الأول		
3.3%	23.8%	72.9%	15.6%	الربع الثاني		14.0%	56.2%	29.7%	12.7%	الربع الثاني		
4.6%	24.8%	70.6%	14.9%	الربع الثالث		12.7%	55.5%	31.8%	11.6%	الربع الثالث		
2.7%	28.0%	69.2%	17.1%	الربع الرابع		19.0%	39.7%	41.4%	12.0%	الربع الرابع		
1.9%	29.6%	68.5%	19.2%	الربع الأول		17.0%	35.9%	47.1%	11.3%	الربع الأول		
1.1%	31.1%	67.8%	20.7%	الربع الثاني		14.5%	38.0%	47.5%	11.7%	الربع الثاني		
1.4%	29.2%	69.3%	22.1%	الربع الثالث		13.8%	37.9%	48.3%	13.1%	الربع الثالث		
1.9%	27.6%	70.5%	25.1%	الربع الرابع		12.5%	38.5%	48.9%	14.2%	الربع الرابع		
0.8%	29.0%	70.3%	27.3%	الربع الأول	2019	13.7%	39.3%	47.0%	15.1%	الربع الأول	2019	
1.2%	31.9%	66.9%	30.5%	الربع الثاني		13.2%	41.6%	45.2%	15.8%	الربع الثاني		
1.1%	34.4%	64.5%	29.5%	الربع الثالث		11.1%	39.1%	49.8%	17.1%	الربع الثالث		
1.6%	34.7%	63.6%	30.7%	الربع الرابع		12.5%	33.7%	53.8%	20.6%	الربع الرابع		
1.8%	34.7%	63.5%	25.4%	الربع الأول		14.5%	28.9%	56.6%	16.5%	الربع الأول		
3.8%	35.3%	60.8%	18.2%	الربع الثاني		16.9%	26.4%	56.7%	11.4%	الربع الثاني		
3.4%	33.3%	63.3%	15.1%	الربع الثالث		16.9%	23.5%	59.6%	10.7%	الربع الثالث		
2.2%	29.2%	68.6%	14.8%	الربع الرابع		16.8%	21.8%	61.4%	10.4%	الربع الرابع		
2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	

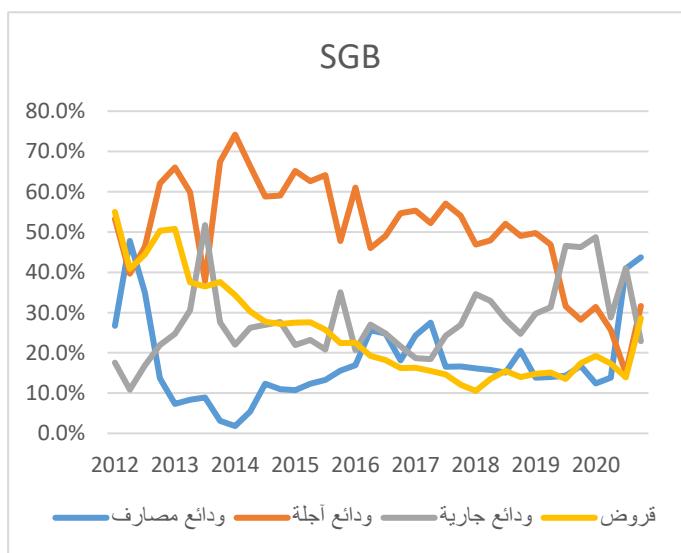
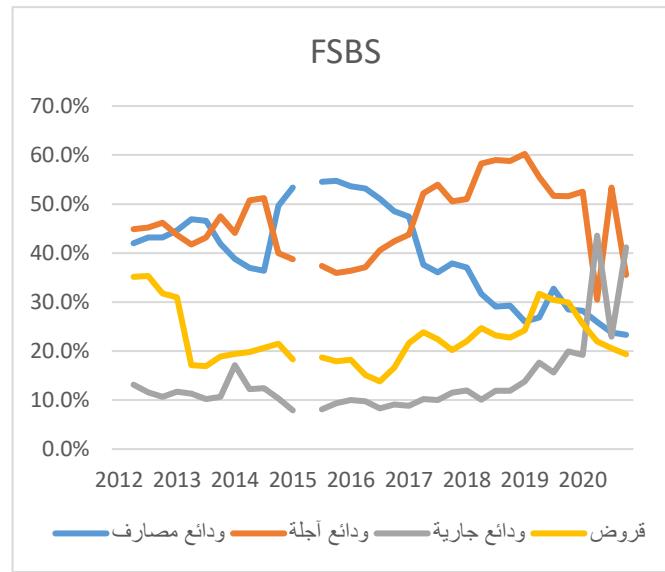
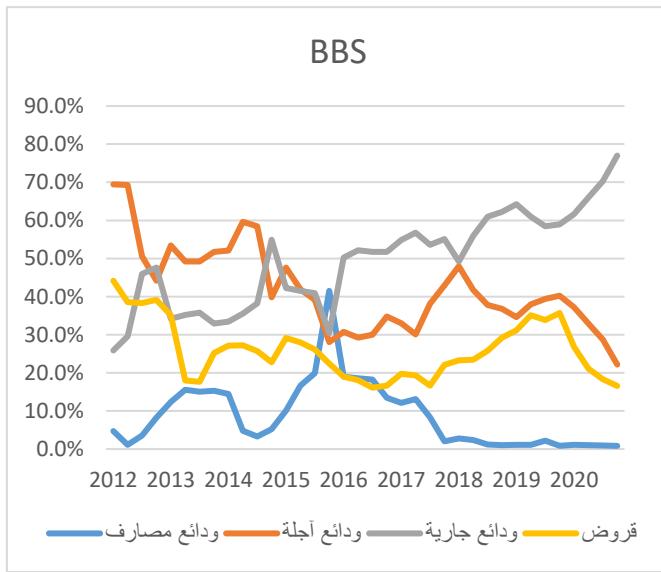
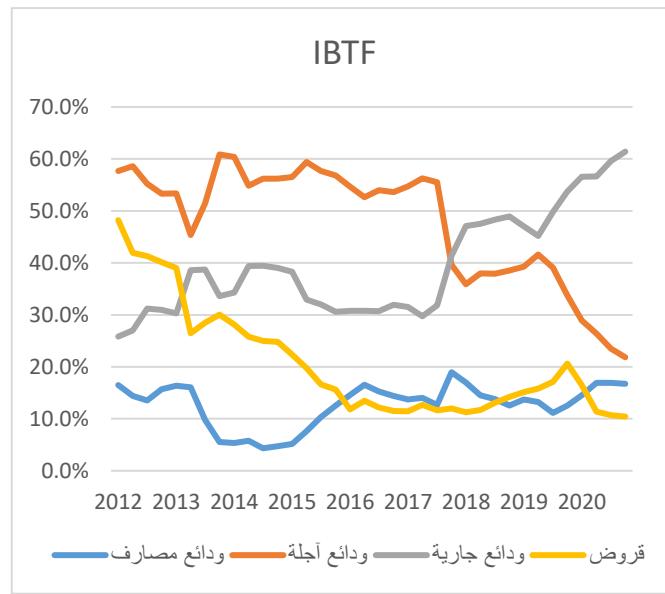
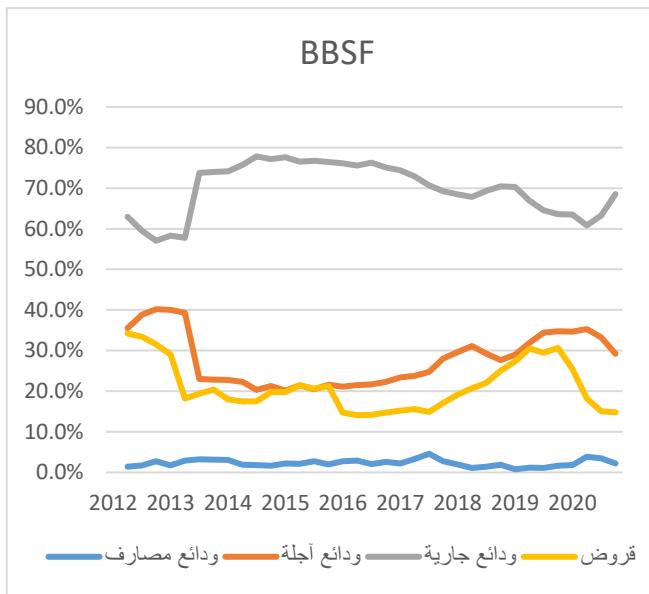
BASY					التاريخ		SHRQ					التاريخ	
مصارف	ودائع آجلة	ودائع جارية	قرص	قرص			مصارف	ودائع آجلة	ودائع جارية	قرص			
1.7%	60.5%	37.8%	42.2%	الربع الأول	2012	2013	12.7%	52.7%	34.5%	31.3%	الربع الأول	2012	
1.5%	58.7%	39.8%	41.3%	الربع الثاني			7.6%	64.4%	27.7%	39.2%	الربع الثاني		
1.5%	57.3%	41.2%	42.2%	الربع الثالث			13.1%	60.9%	25.8%	41.7%	الربع الثالث		
2.2%	56.0%	41.8%	41.8%	الربع الرابع			11.1%	57.2%	31.4%	41.7%	الربع الرابع		
NA	NA	NA	NA	الربع الأول	2014	2015	1.8%	73.1%	24.7%	34.9%	الربع الأول	2013	
NA	NA	NA	NA	الربع الثاني			7.5%	67.5%	24.7%	30.3%	الربع الثاني		
7.1%	48.0%	44.9%	31.7%	الربع الثالث			2.2%	72.4%	25.1%	30.1%	الربع الثالث		
4.6%	55.9%	39.4%	34.1%	الربع الرابع			0.2%	70.1%	29.3%	28.5%	الربع الرابع		
4.6%	53.9%	41.5%	32.7%	الربع الأول	2016	2017	0.1%	68.4%	31.1%	30.9%	الربع الأول	2014	
2.7%	52.3%	45.0%	31.7%	الربع الثاني			0.0%	65.4%	34.1%	28.1%	الربع الثاني		
4.7%	51.7%	43.7%	30.4%	الربع الثالث			0.2%	62.5%	36.8%	24.2%	الربع الثالث		
5.7%	41.1%	53.2%	27.7%	الربع الرابع			7.5%	51.1%	40.9%	19.5%	الربع الرابع		
NA	NA	NA	NA	الربع الأول	2015	2016	12.1%	62.4%	25.0%	30.5%	الربع الأول	2015	
3.6%	51.3%	45.1%	22.3%	الربع الثاني			14.8%	58.1%	26.6%	26.9%	الربع الثاني		
26.3%	37.5%	36.2%	17.2%	الربع الثالث			14.5%	66.7%	18.5%	26.1%	الربع الثالث		
27.3%	37.9%	34.8%	16.4%	الربع الرابع			9.8%	69.9%	19.9%	28.0%	الربع الرابع		
30.6%	31.4%	38.0%	13.7%	الربع الأول	2017	2018	8.1%	61.4%	30.0%	24.3%	الربع الأول	2016	
36.0%	29.4%	34.5%	11.9%	الربع الثاني			1.8%	51.6%	46.2%	18.5%	الربع الثاني		
38.0%	27.5%	34.6%	10.5%	الربع الثالث			19.4%	47.4%	32.7%	23.0%	الربع الثالث		
33.4%	30.1%	36.5%	10.8%	الربع الرابع			17.8%	56.3%	25.4%	23.3%	الربع الرابع		
35.8%	30.1%	34.1%	9.5%	الربع الأول	2019	2019	17.0%	52.0%	30.5%	23.6%	الربع الأول	2017	
36.7%	29.1%	34.1%	10.2%	الربع الثاني			14.7%	60.0%	24.8%	29.0%	الربع الثاني		
39.9%	30.2%	29.9%	9.2%	الربع الثالث			14.5%	61.3%	23.6%	25.1%	الربع الثالث		
35.9%	34.6%	29.5%	8.8%	الربع الرابع			13.8%	68.0%	17.7%	23.9%	الربع الرابع		
32.7%	36.6%	30.7%	10.1%	الربع الأول	2020	2020	10.7%	58.7%	30.1%	32.5%	الربع الأول	2018	
32.5%	30.9%	36.6%	10.7%	الربع الثاني			9.5%	56.9%	33.0%	34.7%	الربع الثاني		
29.6%	28.0%	42.4%	7.8%	الربع الثالث			6.5%	61.0%	31.5%	34.7%	الربع الثالث		
30.1%	26.2%	43.7%	9.1%	الربع الرابع			7.3%	57.7%	32.9%	34.8%	الربع الرابع		
29.6%	26.5%	43.9%	14.7%	الربع الأول	2020	2020	9.8%	49.0%	38.3%	39.0%	الربع الأول	2019	
30.7%	27.3%	42.1%	17.6%	الربع الثاني			5.7%	44.6%	46.7%	36.0%	الربع الثاني		
33.0%	27.9%	39.1%	21.0%	الربع الثالث			4.6%	49.2%	43.0%	34.2%	الربع الثالث		
30.6%	26.8%	42.6%	24.8%	الربع الرابع			4.2%	50.5%	41.9%	35.4%	الربع الرابع		
35.1%	29.9%	35.0%	22.1%	الربع الأول	2020	2020	1.9%	54.1%	41.4%	28.9%	الربع الأول	2020	
42.8%	27.3%	29.9%	13.7%	الربع الثاني			0.7%	43.1%	54.4%	21.2%	الربع الثاني		
40.1%	29.8%	30.1%	11.4%	الربع الثالث			0.2%	42.4%	55.4%	16.7%	الربع الثالث		
41.4%	28.9%	29.7%	11.5%	الربع الرابع			0.2%	45.3%	52.5%	15.5%	الربع الرابع		

SGB				التاريخ		BBS				التاريخ	
ودائع مصارف	ودائع آجلة	ودائع جارية	قروض			ودائع مصارف	ودائع آجلة	ودائع جارية	قروض		
26.7%	53.3%	17.5%	55.0%	الربع الأول		4.7%	69.4%	25.9%	44.2%	الربع الأول	
47.8%	39.6%	10.8%	40.8%			1.1%	69.3%	29.6%	38.5%		
34.9%	46.3%	16.9%	44.4%			3.5%	50.5%	45.9%	38.3%		
13.7%	62.1%	21.9%	50.3%			8.2%	44.2%	47.6%	39.2%		
7.3%	66.0%	24.7%	50.8%	الربع الثاني		12.4%	53.4%	34.2%	35.1%	الربع الثاني	
8.3%	59.9%	30.5%	37.5%			15.6%	49.2%	35.2%	17.9%		
8.9%	37.8%	51.7%	36.5%			15.0%	49.2%	35.7%	17.6%		
3.1%	67.5%	27.5%	37.6%			15.3%	51.8%	32.9%	25.2%		
1.8%	74.2%	22.0%	34.4%	الربع الثالث		14.4%	52.1%	33.5%	27.2%	الربع الثالث	
5.4%	66.3%	26.2%	30.3%			4.8%	59.6%	35.6%	27.3%		
12.3%	58.8%	26.9%	27.7%			3.3%	58.4%	38.3%	25.7%		
10.9%	59.0%	27.7%	27.2%			5.3%	39.8%	55.0%	22.7%		
10.8%	65.1%	22.0%	27.5%	الربع الرابع		10.1%	47.6%	42.3%	29.1%	الربع الرابع	
12.3%	62.6%	23.2%	27.6%			16.6%	41.9%	41.5%	28.0%		
13.3%	64.2%	20.8%	25.8%			19.9%	39.2%	40.9%	26.1%		
15.6%	47.8%	35.0%	22.4%			41.5%	28.1%	30.4%	22.4%		
16.9%	61.1%	20.6%	22.5%	الربع الأول		19.0%	30.8%	50.2%	19.0%	الربع الأول	
25.6%	46.0%	27.0%	19.2%			18.6%	29.2%	52.2%	18.0%		
24.8%	49.0%	24.8%	18.2%			18.2%	30.0%	51.7%	16.1%		
18.1%	54.7%	21.6%	16.2%			13.5%	34.8%	51.7%	16.6%		
24.3%	55.3%	18.7%	16.3%	الربع الثاني		12.1%	33.0%	54.8%	19.7%	الربع الثاني	
27.5%	52.2%	18.4%	15.5%			13.2%	30.1%	56.7%	19.3%		
16.6%	57.1%	24.2%	14.6%			8.3%	38.1%	53.5%	16.6%		
16.6%	54.1%	26.9%	12.1%			2.0%	42.9%	55.1%	22.1%		
16.2%	46.9%	34.6%	10.5%	الربع الثالث		2.8%	48.0%	49.2%	23.2%	الربع الثالث	
15.7%	47.9%	32.9%	13.5%			2.3%	41.8%	55.9%	23.5%		
15.1%	52.0%	28.3%	15.5%			1.2%	37.8%	61.0%	25.8%		
20.5%	49.1%	24.7%	14.0%			1.0%	36.8%	62.2%	29.2%		
13.9%	49.7%	29.8%	14.8%	الربع الرابع		1.1%	34.6%	64.3%	31.2%	الربع الرابع	
14.0%	46.8%	31.3%	15.1%			1.1%	37.9%	61.0%	35.1%		
14.3%	31.5%	46.5%	13.5%			2.2%	39.4%	58.4%	33.9%		
16.8%	28.3%	46.3%	17.4%			0.8%	40.2%	58.9%	35.7%		
12.4%	31.4%	48.7%	19.2%	الربع الأول		1.1%	37.2%	61.7%	26.8%	الربع الأول	
13.8%	25.7%	28.8%	17.3%			1.0%	32.9%	66.0%	21.1%		
40.9%	15.0%	41.0%	13.9%			0.9%	28.7%	70.3%	18.3%		
43.7%	31.6%	22.9%	28.6%			0.8%	22.2%	77.0%	16.5%		

FSBS					التاريخ	
ودائع مصارف	ودائع آجلة	ودائع حارية	قرص		الربع الأول	2012
NA	NA	NA	NA		الربع الثاني	
42.0%	44.9%	13.1%	35.2%		الربع الثالث	2013
43.2%	45.2%	11.6%	35.3%		الربع الرابع	
43.2%	46.2%	10.6%	31.8%		الربع الأول	2014
44.6%	43.7%	11.7%	31.0%		الربع الثاني	
46.9%	41.8%	11.3%	17.1%		الربع الثالث	2015
46.6%	43.2%	10.2%	16.9%		الربع الرابع	
41.9%	47.5%	10.6%	18.9%		الربع الأول	2016
38.8%	44.1%	17.1%	19.4%		الربع الثاني	
37.0%	50.8%	12.2%	19.8%		الربع الثالث	2017
36.4%	51.2%	12.4%	20.7%		الربع الرابع	
49.7%	40.0%	10.3%	21.5%		الربع الأول	2018
53.4%	38.7%	7.9%	18.3%		الربع الثاني	
NA	NA	NA	NA		الربع الثالث	2019
54.5%	37.4%	8.1%	18.7%		الربع الرابع	
54.7%	35.9%	9.3%	17.9%		الربع الأول	2020
53.6%	36.4%	10.0%	18.2%		الربع الثاني	
53.2%	37.1%	9.7%	15.1%		الربع الثالث	
51.1%	40.6%	8.3%	13.8%		الربع الرابع	
48.5%	42.4%	9.1%	16.6%		الربع الأول	
47.4%	43.7%	8.8%	21.6%		الربع الثاني	
37.6%	52.2%	10.2%	23.8%		الربع الثالث	
36.1%	53.9%	10.0%	22.4%		الربع الرابع	
37.9%	50.6%	11.5%	20.2%		الربع الأول	
37.0%	51.0%	12.0%	22.0%		الربع الثاني	
31.7%	58.2%	10.1%	24.7%		الربع الثالث	
29.1%	59.0%	11.9%	23.2%		الربع الرابع	
29.3%	58.8%	11.9%	22.7%		الربع الأول	
26.0%	60.2%	13.8%	24.3%		الربع الثاني	
26.9%	55.5%	17.6%	31.7%		الربع الثالث	
32.7%	51.7%	15.6%	30.5%		الربع الرابع	
28.5%	51.6%	19.9%	29.9%		الربع الأول	
28.3%	52.5%	19.2%	25.5%		الربع الثاني	
26.0%	30.5%	43.6%	21.9%		الربع الثالث	
23.8%	53.3%	22.9%	20.6%		الربع الرابع	
23.3%	35.5%	41.2%	19.3%		الربع الأول	

**ملحق رقم (2): التمثيل البياني للتغير النابع والمتغيرات المستقلة كنسبة مئوية في كل من المصارف المدروسة.**





# **Diversity in the structure of deposits and bank lending**

## **Abstract**

The aim of this research is to study the mechanism by which the components of the banking deposit structure contribute to the changes in the volume of loans granted by traditional commercial banks listed in the Damascus Securities Exchange over the period 2012-2020. Panel data were collected from the quarterly financial statements of the studied banks and then analysed using Eviews 10. Multiple linear regression (MLR) was used and estimated by applying the least squares method. The results can be summed as follows: The components of the deposit structure show a significant and positive effect on bank lending represented by the percentage of loans to assets.

These results support the opinion that stable funding reflected by deposits and more specifically transaction deposits improve the ability and incentive of commercial banks to grant loans.

**Key words:** Loans; Transaction deposits; Term deposits; Interbank deposits; Credit Creation.

**Syrian Arab Republic**

**Ministry of Higher Education and Scientific Research**

**Manara University**

**Faculty of Business Administration**

**Department of Finance and Banking**



**Diversity in the structure of deposits and bank lending (Applied study on the banks listed in the Damascus Securities Exchange)**

A graduation project prepared to obtain a bachelor's degree in business administration majoring in finance and banking

**Prepared by the student**

**Salah Oussama Jdid Mahmoud**

**Supervisor**

**Dr. Hadi Shawkat Khalil**

**2021-2022**